مجلة الجامعة الإسلاميَّة
للغة العربيَّة وآدابها

مجلة عِلميَّة دَوْريَّة مُحكمة

العدد : 16
أبريل - يونيو 2025م

الجزء 2

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
١٣٨١
١٩٦١

بسم الله الرحمن الرحيم

معلومات الإيداع

في مكتبة الملك فهد الوطنية

النسخة الورقية:

رقم الإيداع ١٤٤٣/٣٢٨٣ بتاريخ ١٤٤٣/٠٤/٠٢ هـ

ردمد: ١٦٥٨-٩٠٧٦

النسخة الإلكترونية:

رقم الإيداع ١٤٤٣/٣٢٨٤ بتاريخ ١٤٤٣/٠٤/٠٢ هـ

ردمد: ١٦٥٨-٩٠٨٤

الموقع الإلكتروني للمجلة

http: //journals. iu. edu. sa/ALS/index. html

ترسل البحوث باسم رئيس تحرير المجلة عبر المنصّة الإلكترونية

البحوث المنشورة في المجلّة تعبّر عن آراء الباحثين

ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة

جميع حقوق الطّبع محفوظة للجامعة الإسلامية

هيئة التحرير

د. تركي بن صالح المعبدي
(رئيس هيئة التحرير)
أستاذ النحو والصرف المشارك بالجامعة الإسلامية

د. خليوي بن سامر العياضي
(مدير التحرير)
أستاذ تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها المشارك بالجامعة الإسلامية

أ.د. عبد الرزاق بن فراج الصاعدي
أستاذ أصول اللغة والمعاجم بالجامعة الإسلامية

أ.د. عبدالرحمن بن دخيل ربه المطرفي
أستاذ الأدب والنقد بالجامعة الإسلامية

أ.د. الزبير بن محمد أيوب
أستاذ أصول اللغة والمعاجم بالجامعة الإسلامية

د. مبارك بن شتيوي الحبيشي
أستاذ البلاغة المشارك بالجامعة الإسلامية

د. محمد بن ظافر الحازمي
أستاذ اللسانيات المشارك بالجامعة الإسلامية

د. عبد المجيد بن عثمان اليتيمي
أستاذ أصول اللغة المشارك بالجامعة الإسلامية

أ.د. عبدالله بن عويقل السلمي
أستاذ النحو والصرف بجامعة الملك عبدالعزيز

أ.د. علي بن محمد الحمود
أستاذ الأدب والنقد بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

أ.د. عبد الرحمن بن مصطفى السليمان
أستاذ اللّغات والآداب السامية والترجمة بجامعة لوفان – بلجيكا

أ.د. علاء محمد رأفت السيد
أستاذ النحو والصرف والعروض بجامعة القاهرة – مصر

أ.د. سعيد العوادي
أستاذ البلاغة وتحليل الخطاب بجامعة القاضي عياض – المغرب

د. الزبير آل الشيخ مبارك
(رئيس قسم النشر)

الهيئة الاستشارية

أ.د. محمد بن يعقوب التركستاني
أستاذ أصول اللغة بالجامعة الإسلامية

أ.د. محمد محمد أبو موسى
أستاذ ورئيس قسم البلاغة بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر

أ.د. تركي بن سهو العتيبي
أستاذ النحو والصرف بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

أ.د. سالم بن سليمان الخماش
أستاذ اللغويات بجامعة الملك عبدالعزيز

أ.د. ناصر بن سعد الرشيد
أستاذ الأدب والنقد بجامعة الملك سعود

أ.د. صالح بن الهادي رمضان
أستاذ الأدب والنقد ـ تونس

أ.د. فايز فلاح القيسي
أستاذ الأدب الأندلسي بجامعة الإمارات العربية المتحدة

أ.د. عمر الصديق عبدالله
أستاذ التربية وتعليم اللغات بجامعة أفريقيا العالمية بالخرطوم

د. سليمان بن محمد العيدي
وكيل وزارة الإعلام سابقاً

قواعد النشر في المجلة (*)

- أن يكون البحث جديداً؛ لم يسبق نشره.
- أن يتّسم بالأصالة والجدّة والابتكار والإضافة للمعرفة.
- ألا يكون مستلاً من بحوثٍ سبق نشرها للباحث.
- أن تراعى فيه قواعد البحث العلميّ الأصيل، ومنهجيّته.
- أن يشتمل البحث على:

– عنوان البحث باللغة العربية وباللغة الإنجليزية.
– مستخلص للبحث لا يتجاوز (٢٥٠) كلمة؛ باللغتين العربيّة والإنجليزية.
– كلمات مفتاحيّة لا تتجاوز (٦) كلمات؛ باللغتين العربيّة والإنجليزية.
– مقدّمة.
– صلب البحث.
– خاتمة تتضمّن النّتائج والتّوصيات.
– ثبت المصادر والمراجع باللغة العربية.
– رومنة المصادر العربية بالحروف اللاتينية في قائمة مستقلة.

- في حال (نشر البحث ورقياً) يمنح الباحث نسخة مجانية واحدة من عدد المجلة الذي نُشر بحثُه فيه، و (١٠) مستلات من بحثه.
- في حال اعتماد نشر البحث تؤول حقوق نشره كافة للمجلة، ولها أن تعيد نشره ورقيّاً أو إلكترونيّاً، ويحقّ لها إدراجه في قواعد البيانات المحلّيّة والعالمية – بمقابل أو بدون مقابل – وذلك دون حاجة لإذن الباحث.
- لا يحقّ للباحث إعادة نشر بحثه المقبول للنّشر في المجلّة – في أي وعاء من أوعية النّشر – إلاّ بعد إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.
- نمط التوثيق المعتمد في المجلة هو نمط (شيكاغو).

(*) يرجع في تفصيل هذه القواعد العامة إلى الموقع الإلكتروني للمجلة: http: //journals. iu. edu. sa/ALS/index. html

محتويات العدد

م	البحث	الصفحة
١)	موقف أبي البركات الأنباري من الأعاريب التي حكم عليها بفساد للمعنى في كتابه البيان في غريب إعراب القرآن دراسة وتقويم **د. أحمد بن محمد يحيى الفقيه الزهراني**	٩
٢)	أنماط الإحالة الإشارية ودلالاتها عند الجاحظ في كتابه "البرصان والعرجان والعميان والحولان" – دراسة نحوية دلالية **د. سامية بنت معمس بن يحيى عسيري**	٧٥
٣)	الأبعاد التداولية عند ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ) في تفسيره للسبع الطوال –دراسة في ضوء نظرية التلقي **د. طلال بن خلف الحساني**	١٢٧
٤)	خلاصة الزبدة وزبدة العمدة، تأليف الإمام مهذب الدين أحمد بن عبد الرضا البصري –دراسة وتحقيقا **د. سامي بن صالح يحيى الغامدي**	١٩١
٥)	المعايير المنهجية عِندَ مَحْمُودِ شاكر في قراءة النصوص الشعرية في ضوء تعدد روايتها **د. حمد بن عبدالله بن سعد العوفي**	٢٥١
٦)	بلاغة الفصل والوصل في آية الكرسي **د. عواد بن عيفان بن رشيد العنزي**	٣١٣

م	البحث	الصفحة
٧)	الكناية التصورية –مقاربة عرفانية **د. النوراني عبد الكريم كبور جبير**	٣٧١
٨)	الخطاب الرمزي في مجموعة معارج البوح للقاص صالح أحمد السهيمي –قراءة فنية تحليلية **د. إبراهيم بن عامر بن محمد عسيري**	٤٠٩
٩)	تجليات السير ذاتي وهوية النص في رواية مفارق العتمة لمحمد المزيني –دراسة وصفية تحليلية **د. سامية مسفر فالح الهاجري**	٤٥٧
١٠)	أثر الانزياح التركيبي في انتظام القافية في ديوان الشاعر حمزة شحاتة **د. فهد بن فريح الرشيدي**	٥١٤
١١)	استخدام المعاجم الرقمية في تعلم اللغة العربية لغة ثانية من وجهة نظر طلاب معهد تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها بالجامعة الإسلامية **د. تركي عبدالعزيز عبدالله الملحم**	٥٥٣
١٢)	فاعلية برنامج تدريبي قائم على تطوير مهارات الطلاب المعلمين في إعداد الاختبارات اللغوية للناطقين بغير العربية **د. عبد الرحمن بن عبد الله مقبل القرني**	٦٣٥

موقف أبي البركات الأنباريّ من الأعاريب التي حكم عليها بفساد للمعنى في كتابه (البيان في غريب إعراب القرآن) "دراسة وتقويم"

Abū al-Barakāt al-Anbārī's Critical Evaluation of Grammatical Analyses He Deemed to Involve Semantic Distortion in His Work Al-Bayān fī Gharīb Iʿrāb al-Qurʾān. A Study and Evaluation

د. أحمد بن محمد بن يحيى الفقيه الزهراني

أستاذ النحو والصرف المشارك في جامعة الباحة

البريد الإلكتروني: amyahya@bu.edu.sa

استلام البحث A Research Receiving		اعتماد البحث A Research Approving
2025/01/22		2025/04/13

نشر البحث
A Research Publication

ذو الحجة ١٤٤٦هـ = June 2025

DOI:10.36046/2356-000-016-013

المستخلص

يدرس هذا البحث موقف أبي البركات الأنباريّ من الأعاريب التي حكم عليها بفساد المعنى في كتابه البيان في غريب إعراب القرآن؛ وذلك للوقوف على أثر هذا الفساد في توجيه إعراب المفردات والجملة وشبه الجملة، ومعرفة آراء النحاة وغيرهم فيه، وقد اعتمدتُ في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

وينقسم البحث إلى مبحثين: مبحث متعلق بموقفه من فساد المعنى في إعراب المفردات، ومبحث متعلق بموقفه من فساد المعنى في إعراب الجمل وأشباه الجمل.

وانتهى البحث إلى نتائج منها: حرص أبي البركات الأنباريّ على بيان فساد المعنى في التوجيه الإعرابي، وتأثّره الضمني بالعلماء السابقين، وأنّ علل فساد المعنى عنده هي: مخالفة المعنى للسياق، واستحالته عقلا، وإيهامه والتباسه بغيره، ومخالفته للعقيدة.

الكلمات المفتاحية: فساد- المعنى- الأنباريّ- البيان- إعراب- القرآن.

Abstract

This research examines the stance of Abu al-Barakat al-Anbari regarding the grammatical interpretations (i'rāb) he deemed to result in a semantic distortion of meaning, as presented in his book *Al-Bayān fī Gharīb I'rāb al-Qur'ān*. This is in order to examine the impact of such semantic distortion on the interpretation of the syntax of individual words, sentences, and prepositional phrases, as well as to explore the views of grammarians and other scholars on the matter. In conducting this study, the researcher adopted the descriptive-analytical method.

The research is divided into two sections: one focused on his stance regarding semantic distortion in the syntax of individual words, and the other on his stance concerning semantic distortion in the syntax of sentences and semi-sentences. The research concluded with several findings, including: Abu al-Barakat al-Anbari's keen concern for identifying cases of semantic distortion resulting from certain grammatical interpretations; his implicit influence by earlier scholars; and that the reasons he identified for the corruption of meaning include: contradiction of the contextual meaning, logical impossibility, ambiguity or confusion with other meanings, and contradiction of Islamic creed.

Keywords: Distortion – Meaning – Al-Anbari – Al-Bayān – Syntax parsing – Qur'an.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فقد قال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ [محمد:٢٤]، وقال سبحانه: ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ﴾ [ص:٢٩]، ومن أعظم الأشياء المعينة على تدبّر كتاب الله الكريم حق تدبّره فهمُ معناه الفهم الصحيح لا الفاسد، ومن ذلك اجتناب النحويين المعاني الفاسدة في التوجيهات الإعرابية لآيات القرآن الكريم ومنهم أبو البركات الأنباريّ.

مشكلة البحث:

حرص أبو البركات الأنباريّ في كتابه (البيان في غريب إعراب القرآن) على مراعاة صحة المعنى واستقامته في التوجيه الإعرابي، وردّ أيّ توجيه إعرابي يفضي إلى فساد المعنى وعدم استقامته، ولكنّ هذا الردّ لأجل فساد المعنى لا يُعد من الأمور المسلمة عند أهل العلم؛ فهو بحاجة إلى دراسة وتقويم. ومن هنا نشأت فكرة موضوع هذا البحث: "موقف أبي البركات الأنباريّ من الأعاريب التي حكم عليها بفساد المعنى في كتابه البيان في غريب إعراب القرآن. دراسة وتقويم".

أسئلة البحث:

١- ما المراد بفساد المعنى؟

٢- ما أثر فساد المعنى في إعراب المفردات والجملة وشبهها عند أبي البركات الأنباريّ في كتابه (البيان في غريب إعراب القرآن)؟

٣- ما علل فساد المعنى في الإعراب عند أبي البركات الأنباريّ في كتابه (البيان غريب إعراب القرآن)؟

٤- ما موقف النحاة وغيرهم من مسائل فساد المعنى في إعراب المفردات والجملة وشبهها عند أبي البركات الأنباريّ؟

أهمية البحث:

١- أنه متعلّق بأفصح كلام وأقدسه وهو القرآن الكريم.

٢- أنه يبرز مكانة المعنى عند النحاة في التوجيه الإعرابي ولا سيما عند أبي البركات الأنباريّ.

أسباب اختيار البحث:

١- أنّ هذا الموضوع لم يفرد بالبحث والدراسة فيما وقف عليه الباحث.

٢- الرغبة في إظهار جهود أبي البركات الأنباريّ المتعلقة بدراسة فساد المعنى في التوجيه الإعرابي.

أهداف البحث:

١- تحديد المراد بفساد المعنى.

٢- الكشف عن أثر فساد المعنى في إعراب المفردات والجملة وشبهها عند أبي البركات الأنباريّ في كتابه (البيان في غريب إعراب القرآن).

٣- استنباط علل فساد المعنى في الإعراب لدى أبي البركات الأنباريّ.

٤- معرفة موقف النحاة وغيرهم من مسائل فساد المعنى في إعراب المفردات، والجملة وشبهها عند أبي البركات الأنباريّ.

الدراسات السابقة:

لم يقف الباحث -فيما يعلم- على دراسة عنيت بإبراز هذا الموضوع عند أبي البركات الأنباريّ في كتابه البيان في غريب إعراب القرآن على وجه الخصوص، وما وقف عليه الباحث من الدراسات السابقة ليس لها علاقة بأبي البركات الأنباريّ وكتابه، ومن هذه الدراسات:

١.(فساد المعنى وأثره في توجيه الإعراب)، للدكتور محيي الدين توفيق إبراهيم، مجلة كلية الآداب، العدد الثلاثون، جامعة الموصل، ١٩٩٧م.
٢.(أثر فساد المعنى في التوجيه النحوي في مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري رحمه الله)، مريم عابد الهذلي، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ٢٠١٠م.
٣.(توجيه الإعراب وأثره في فساد المعنى: الحروف نموذجا)، رباب إبراهيم عبد الفضيل، مجلة كلية اللغة العربية، العدد (٣٧)، الجزء (٢)، جامعة الأزهر، المنصورة، ٢٠١٩م.
٤.(دواعي الحكم بفساد المعنى في رد الوجه الإعرابي: دراسة نحوية في الدر المصون للسمين الحلبي)، د. عبد الحميد سيف النصر عبد الحميد، مجلة كلية اللغة العربية، العدد (٣٨)، الجزء (٣)، أسيوط، ٢٠١٩م.
٥.(الاحتراز من فساد المعنى وأثره في الضوابط والإجراءات النحوية)، د. أحمد جمال الدين، مجلة البحث العلمي في الآداب، العدد (٢٠)، كلية البنات، جامعة عين شمس، ٢٠١٩م.
٦.(فساد المعنى وأثره في توجيهات ابن فلاح من خلال شرحه على الكافية)، د. خالد عمر الدسوقي، مجلة كلية اللغة العربية، العدد (٤١) جامعة الأزهر، القاهرة، ٢٠٢٢م.
٧.(ما ردّه ابن عطية من الإعراب لفساده معنًى. عرض ومناقشة)، د. عبد الله ماجد مهنا، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المجلد (٢٧)، العدد (٢)، الرياض، ٢٠٢٤م.

منهج البحث:

اعتمد البحث في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي الذي يهتم بوصف الظاهرة -موضوع الدراسة- ومحاولة تفسيرها وتحليلها، ثم استخلاص النتائج متّبعًا في

ذلك الخطوات الآتية:

١. أبدأ بوضع عنوان للمسألة المراد دراستها.
٢. أذكر الآية القرآنية التي حكم عليها أبو البركات الأنباريّ بفساد معنى الإعراب فيها.
٣. أذكر رأي أبي البركات الأنباريّ وتوجيهه الإعرابيّ للكلمة المرادة.
٤. أذكر آراء العلماء في إعراب الآية وأناقشها وأحللها.
٥. أختم المسألة بما أراه راجحا فيها.

حدود البحث:

حدود زمنية: النحاة القدامى إلى الأساتذة المحدثين.

حدود موضوعية: كتب النحو وإعراب القرآن والتفسير.

مصطلحات البحث:

فساد المعنى: عدم دلالة المعنى على مقصود المتكلم ومراده فيما يغلب على الظن.

التأسيس: "إفادة معنى آخر لم يكن حاصلا من قبل". [التعريفات للجرجاني ١/٧١].

دلالة الاقتضاء: "ما لا يدل عليه اللفظ ولا يكون منطوقًا، ولكن يكون من ضرورة اللفظ، إمّا من حيث لا يكون المتكلّم صادقًا إلا به، أو من حيث يمتنع وجود الملفوظ شرعًا إلا به، أو من حيث يمتنع ثبوته عقلا إلا به". [المستصفى ٢٦٣].

خطة البحث:

يقوم البحث على مقدمة وتمهيد ومبحثين على النحو الآتي:

المبحث الأول: موقف أبي البركات الأنباريّ من فساد المعنى في إعراب

المفردات، وفيه خمس مسائل:

المسألة الأولى: موقفه من إعراب ﴿أنْ ينكحَ﴾ مفعولا به للفعل (يستطيع) في قوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُم مِّن فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾.

المسألة الثانية: موقفه من إعراب (رزقًا) مفعولا مطلقًا في قوله تعالى: ﴿وَمَن رَّزَقْنَاهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا﴾.

المسألة الثالثة: موقفه من إعراب (يَوْمًا) مفعولا فيه في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾.

المسألة الرابعة: موقفه من إعراب (صد) معطوفا على (كبير) أو أنّه مبتدأ وخبره محذوف في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ اللَّهِ﴾.

المسألة الخامسة: موقفه من إعراب المصدر المؤول ﴿أو يرسلَ﴾ معطوفا على المصدر المؤول ﴿أنْ يكلمه الله﴾ في قراءة لنصب في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ﴾.

المبحث الثاني: موقف أبي البركات الأنباريّ من فساد المعنى في إعراب الجمل وأشباه الجمل، وفيه أربع مسائل:

المسألة الأولى: موقفه من إعراب جملة ﴿خَلَقْنَاهُ﴾ صفة في قراءة من قرأ برفع (كلّ) في قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾.

المسألة الثانية: موقفه من إعراب جملة ﴿وَكَلِمَةَ ٱللَّهِ هِيَ ٱلْعُلْيَا﴾ بالنصب معطوفة

على الجملة التي قبلها في قراءة يعقوب.

المسألة الثالثة: موقفه من تعلّق ﴿إذ﴾ الظرفية بـ﴿مقْتِكُمْ﴾ في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ﴾.

المسألة الرابعة: موقفه من تعلّق ﴿يومَ﴾ بـ﴿لقادرٌ﴾ في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ﴾.

وينتهي البحث بخاتمة فيها أهم النتائج، والله الموفّق.

التمهيد

العلاقة بين المعنى والإعراب عند النحويين علاقة وطيدة، فكلاهما مكمّل للآخر، فلا معنى من غير إعراب ولا إعراب من غير معنى إلا أنّ أكثر زلل المعربين في التوجيهات الإعرابية تقديمهم جانب الصناعة على جانب المعنى؛ لذلك اعتنى أهل العلم بالمعنى عناية خاصة، فجعلوه المقدّم في الإعراب، وأوّل ما يجب على المعرب أن يفهمه، وعليه المعوّل وهو الأساس في الاختيار والترجيح بين الوجوه الإعرابية؛ وفي ذلك يقول ابن هشام في الجهات التي يدخل الاعتراض من جهتها على المعرب: "الجهة الأولى أن يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولا يراعي المعنى، وكثيرا ما تزل الاقدام بسبب ذلك. وأوّل واجب عن المعرب أن يفهم معنى ما يعربه مفردا أو مركبا"(١)، ويقول ابن جني: "وذلك أنك تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين: هذا يدعوك إلى أمر، وهذا يمنعك منه، فمتى اعتورا كلاما ما أمسكت بعروة المعنى، وارتحت لتصحيح الإعراب"(٢).

ويعدّ سيبويه أوّل من تحدّث عن المعنى الفاسد في الإعراب، وبيّن بعض أسباب فساده نصّا أو إيماءً على النحو الآتي:

١/ استحالة المعنى عقلا، وذلك في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ﴾ [البقرة:١٠٢]، فقد قال سيبويه: "فارتفعت [فيتعلمون]؛ لأنّه لم يخبر عن الملكين أنهما قالا: لا تكفر فيتعلمون، ليجعلا كفره سببا لتعليم غيره، ولكنه على كفروا فيتعلمون"(٣)، فالفعل (يتعلمون) لم يأت جوابا لـ(فلا تكفر)؛ لأنّ

(١) عبد الله بن يوسف بن هشام. "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب". تحقيق د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله. (ط٦، دمشق: دار الفكر، ١٩٨٥م). ٦٨٤.

(٢) عثمان بن جني. "الخصائص". تحقيق محمد النجار، (دار الكتب المصرية). ٢٥٨:٣.

(٣) عمرو بن عثمان سيبويه. "الكتاب". تحقيق عبدالسلام هارون. (ط٣، القاهرة: ١٤٠٨هـ- =

معنى الآية يفسد عقلا ولا يصح، فليس (يتعلمون) سببا عن (فلا تكفر)، فارتفع؛ وكذلك في (لا تأكل السمك وتشربَ اللبن)، فقد قال فيها سيبويه: "فلو أدخلت الفاء ههنا فسد المعنى"(١)؛ لأنّ عدم أكل السمك ليس هو السبب في شرب اللبن، وهذا مستحيل عقلا.

٢/ انقلاب المعنى وانعكاسه، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان:٢٤]، فقد قال سيبويه: "ولو قلت: أو لا تطع كفورا، انقلب المعنى"(٢)، فمجيء (أو) بمعنى الإضراب يفسد معنى الآية، فيجعله معكوسا؛ لأنّ الإضراب يفيد النهي عن إطاعة الآثم في الأول، والأمر بطاعة الكفور في الثاني، وهو مخالف لمقصود الآية.

٣/ تناقض المعنى، وذلك في قول امرئ القيس:

فَلُو أنَّ ما أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيْشَةٍ كَفَانِي وَلم أَطْلُبْ قليلٌ مِنَ المالِ

فقد قال سيبويه: "فإنما رفع [قليلٌ] لأنه لم يجعل القليل مطلوبا، وإنما كان المطلوب عنده الملك وجعل القليل كافيا، ولو لم يرد ونصب فسد المعنى"(٣)؛ لأنّ المعنى يصير كفاني قليلٌ ولم أطلب قليلاً من المال، وهذا تناقض في المعنى.

٤/ مخالفة المعنى للعقيدة، وذلك في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء:٢٢]، فقد قال سيبويه: "باب ما يكون فيه إلا وما بعده وصفا بمنزلة مثل وغير، وذلك قولك: لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا؛

=

١٩٨٨م). ٣:٣٨.

(١) السابق، "الكتاب"، ٣:٤٢.

(٢) سيبويه، "الكتاب"، ٣:١٨٨.

(٣) السابق، "الكتاب"، ١:٧٩.

والدليل على أنه وصف أنك لو قلت: لو كان معنا إلا زيد لهلكنا وأنت تريد الاستثناء لكنت قد أحلت؛ ونظير ذلك قوله عز وجل: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[1]"، فلا يصح أن يكون الاسم الشريف (الله) مستثنى؛ لأنّ المعنى يصير: لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لم تفسدا؛ فيلزم منه أنه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا، وهذا معنى فاسد مخالف للعقيدة.

وقد حرص النحاة بعد ذلك على اجتناب الأعاريب المفسدة للمعنى، ولا سيما في كتب إعراب القرآن الكريم وتوجيهه؛ ولكنّ فساد المعنى وصحته في إعراب القرآن الكريم يختلف القول فيه من عالم إلى آخر بناء على المعنى الذي يظهر له في الآية، كما في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام:١٢٤]، فقد ذهب أبو علي الفارسي إلى إعراب (حيث) في الآية الكريمة مفعولا به لا ظرفا؛ لأن إعرابها ظرفا يلزم منه تقييد علم الله بمكان معين وبوقت محدد، وهذا معنى فاسد مخالف للعقيدة، يقول أبو علي: "لأنّ المعنى يصير: أعلم في هذا الموضع أو هذا الوقت، ولا يوصف الله بأنّه أعلم في مواضع أو أوقات، كما تقول: زيد أعلم في مكان كذا منه في مكان كذا أو زمان كذا"[2] في حين يرى أبو حيان أنّ إعراب (حيث) ظرفا لا يفسد فيها معنى الآية؛ لأنّ الظرف فيها مجاز، و(أعلم) بمعنى (أنفذ)؛ فيكون المعنى مستقيمًا وصحيحًا في الآية، وليس فيه مخالفة للعقيدة، يقول أبو حيان: "والذي يظهر لي إقرار حيث على الظرفية المجازية على أن تُضَمّن (أعلم) معنى ما يتعدى إلى الظرف فيكون التقدير: الله أنفذ علما حيث يجعل رسالته أي: هو نافذ العلم في الموضع الذي يجعل

(١) السابق، "الكتاب"، ٣:٣٣١.

(٢) الحسن بن أحمد الفارسي. "الحجة للقراء السبعة". تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجابي. (ط٢، دمشق/ بيروت: دار المأمون للتراث، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م). ٣:٢٤٤.

فيه رسالته، والظرفية هنا مجاز"[١].

وبناء على هذا فليس كل إعراب فاسد معناه في آية قرآنية قاله بعض النحويين مسلّمًا به عند جميعهم؛ إلا أنّ هذا الاختلاف يدل دلالة واضحة على حرص النحاة على اجتناب الأعاريب المفسدة للمعنى، ولا سيما في إعراب القرآن الكريم وتوجيهه.

(١) محمد بن يوسف. "البحر المحيط". تحقيق صدقي محمد جميل. (ط١، بيروت: دار الفكر، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م). ٤:٦٣٨.

المبحث الأول: موقف أبي البركات الأنباريّ من فساد المعنى في إعراب المفردات، وفيه خمس مسائل:

المسألة الأولى: موقفه من إعراب ﴿أن ينكحَ﴾ مفعولا للفعل (يستطيع) في قوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُم مِّن فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ [النساء:٢٥]

يُحتمل في إعراب ﴿**أَن يَنكِحَ**﴾ وجهان:

الوجه الأول: أنه في محل نصب مفعول به للمصدر (طولًا)، و(طولًا) مفعول به للفعل (يستطيع)، والمعنى: ومن لم يستطع أن يطال نكاحَ الحرائر.

والوجه الثاني: أنه في محل نصب مفعول به للفعل (يستطيع)، و(طولًا) مفعول من أجله، والمعنى: ومن لم يستطع نكاحَ الحرائر للطول(١).

وردّ أبو البركات الأنباريّ من حيث المعنى الوجه الثاني؛ لفساد معناه؛ إذ إنّ

(١) ينظر: محمود بن حمزة تاج القراء. "غرائب التفسير وعجائب التأويل". (جدة: دار القبلة للثقافة الإسلامية- بيروت: مؤسسة علوم القرآن). ٢٩٢:١؛ وعبد الحق بن غالب بن عطية. "المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز"، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ). ٣٧:٢؛ وعبد الله بن الحسين العكبري. "التبيان في إعراب القرآن". تحقيق علي محمد البجاوي، (عيسى البابي الحلبي وشركاه). ٣٤٨:١؛ والمُنْتَجَب بن أبي العز بن رشيد الهمذاني. "الفريد في إعراب القرآن المجيد". تحقيق محمد نظام الدين الفتيح. (ط١، المدينة المنورة: دار الزمان، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م). ٢٤٥:٢؛ وأبو حيان، "البحر"، ٥٩٣:٣؛ وأحمد بن يوسف السمين الحلبي. "الدر المصون في علوم الكتاب المكنون". تحقيق د. أحمد الخراط. (ط١، دمشق: دار القلم). ٦٥٤:٣؛ ومحمد بن مصطفى أبو السعود العمادي. "إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم". (بيروت: دار إحياء التراث العربي). ١٦٦:٢؛ ومحمود بن عبد الله الألوسي، "روح المعاني"، تحقيق علي عبد الباري عطية، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م). ٩:٣.

الطَّول يصير علّة في عدم نكاح الحرائر، وهذا فيه إحالة للمعنى الذي تدل عليه الآية من أنّ الطَّول هو الذي يستطاع به نكاح الحرائر، وهو ما يوافق الوجه الأول[١].

المناقشة والترجيح:

١.إنّ فساد المعنى عند أبي البركات الأنباريّ في توجيه إعراب ﴿أَن يَنكِحَ﴾ في محل نصب مفعول به للفعل (يستطيع)، و(طولًا) مفعولا من أجله وجيه؛ لمخالفته سياق الآية التي تتحدث عن المسلم الحر الذي لا يستطيع إعطاء الحرائر مهرًا لا أنّ المهر هو المانع من نكاح الحرائر، ثم لو كان المهر مانعًا من نكاحهن، لما أمر الله بدفعه للإماء، فقال: ﴿فَانكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾، ولكن إن قُدّر محذوف صحّ معنى المفعول من أجله في الآية؛ فيصير: ومن لم يستطع نكاحَ الحرائر لعدم الطول[٢]، وليس للطول؛ وبهذا التقدير لا يفسد المعنى إلا أنّ فيه من حيث الصناعة النحوية ما يخدشه من الحذف والتطويل[٣]، والأصل في الكلام عدم الحذف والتقدير[٤].

٢.إنّ توجيه إعراب ﴿أنْ ينكحَ﴾ في محل نصب مفعول به للمصدر (طولًا)، و(طولًا) مفعولا به للفعل (يستطيع)، صحيح من حيث المعنى إلا أنّ فيه

(١) ينظر: عبد الرحمن بن محمد الأنباريّ. "البيان في غريب إعراب القرآن". تحقيق د. طه عبد الحميد، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م). ١ :٢٥٠-٢٥١.

(٢) ينظر: ابن عطية، "المحرر"، ٢:٣٧؛ والعكبري، "التبيان"، ١:٣٤٨؛ وأبو حيان، "البحر المحيط"؛ ٣:٥٩٣؛ والسمين، "الدر"، ٣:٦٥٤.

(٣) ينظر: تاج القراء، "غرائب التفسير"؛ ١:٢٩٢؛ والألوسي، "روح المعاني"، ٣:٩.

(٤) ينظر: عبد الرحمن بن محمد الأنباريّ، "أسرار العربية"، (ط١، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٠م). ١٢٤؛ وحسين بن علي بن حسين. الحربي، "قواعد الترجيح"، (ط٢، السعودية: دار القاسم، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م). ٢:٧٣.

إشكالا من حيث الصناعة النحوية؛ إذ إنّ مسألة إعمال المصدر المنون عمل فعله مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين، فالبصريون يجيزون إعماله، والكوفيون يمنعون ذلك، وما وردّ منه في الكلام، فيقدرون له فعلا يدلّ عليه المصدر(١)، ويصير المعنى في هذه الآية: ومن لم يستطع طولا يطال نكاحَ الحرائر، والأولى في توجيه إعراب القرآن الكريم توجيهه على ما لا خلاف فيه(٢).

٣. لو قيل بأنّ توجيه إعراب ﴿أنْ ينكحَ﴾ مفعول به للفعل (يستطيع)، و(طولًا) مفعول مطلق مؤكد لعامله (يستطيع) معنى لا لفظا، لصحّ هذا التوجيه معنى وصناعة(٣)، فمن حيث المعنى يصير: من لم يستطع نكاحَ الحرائر قدرة -إي: استطاعة-؛ إذ إن الاستطاعة بمعنى القدرة، والطول بمعنى القدرة على المهر في هذه الآية(٤)، ومن حيث الصناعة النحوية، فالمصدر المؤكد لعامله كما يؤكد عامله لفظا يؤكده معنى، كقعدت جلوسًا، وهذا التوجيه لا خلاف فيه، وهو أولى من توجيه إعراب ﴿أنْ ينكحَ﴾ بدل كل من (طولًا)، و(طولًا) مفعول به للفعل (يستطيع)؛ لأنّه وإن كان صحيحا صناعة إلا أنّ فيه فسادًا في المعنى عند من يرى بلزوم حلول البدل محل المبدل منه(٥)، فيصير المعنى: ومن لم يستطع

(١) ينظر: محمد بن يوسف، "التذييل"، تحقيق د. حسن هنداوي. (ط١، دمشق: دار القلم- الرياض: كنوز إشبيليا، ١٤١٨هـ- ١٤٤٠هـ، ١٩٩٧م- ٢٠١٩م). ١١:٩؛ وعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي. "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع". تحقيق عبد الحميد هنداوي. (مصر: المكتبة التوفيقية). ٣:٥٨.

(٢) ينظر: أبو حيان، "البحر"،٢:٥٢١، ٤: ١٣٦،٨٨؛ والسمين، "الدر"، ١٠:٢٧٨.

(٣) ينظر: ابن عطية، "المحرر"،٢:٣٧.

(٤) ينظر: محمد بن أحمد القرطبي. "الجامع لأحكام القرآن"، تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش. (ط٢، القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م). ٥:١٣٦.

(٥) ينظر: أبو حيان، "البحر"، ٤:٦٠٢؛ والسمين، "الدر"، ٤:٥١٧..

نكاح الحرائر فمما ملكت أيمانكم، وهذا يُفهم منه أن عدم الاستطاعة قد تكون من جهة الطبيعة والمزاج لا من جهة الغنى، وأما عند من يرى عدم لزوم الإحلال، فالمعنى صحيح مراعاة للمقام، فيكون المراد بالاستطاعة استطاعة الغنى من القدرة على المهر لا استطاعة الطبيعة والمزاج(١).

وبناء على ما سبق يترجح لدى الباحث صحة ما ذهب إليه أبو البركات الأنباريّ من فساد المعنى في توجيه إعراب (أنْ ينكحَ) مفعولا للفعل (يستطيع) في هذه المسألة.

المسألة الثانية: موقفه من إعراب ﴿رزقا﴾ مفعولا مطلقًا في قوله تعالى: ﴿وَمَن رَّزَقْنَاهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا﴾ [النحل:٧٥]

يُحتمل في إعراب ﴿**رزقًا**﴾ وجهان:

الوجه الأول: أنه مفعول ثان لـ(رزقَ)، فيكون (الرّزق) اسمًا لا مصدرًا من باب الرعي والذبح أي: مرزوقًا حسنًا.

والوجه الثاني: أنه مفعول مطلق، فيكون (الرزق) مصدرًا لا اسمًا(٢).

وردّ أبو البركات الأنباريّ من حيث المعنى الوجه الثاني؛ لفساد معناه، إذ إنّ سياق الآية لا يدل عليه؛ لأنّه جاء بعدها: ﴿فَهُوَ يُنفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا﴾، والإنفاق يكون من الأعيان والأموال لا من الأحداث(٣)، وهذا التعليل ذكره تاج القراء

(١) ينظر: العمادي أبو السعود، "إرشاد العقل"، ١٦٦:٢.

(٢) ينظر: تاج القراء، "غرائب التفسير"، ٦١٤:١؛ وعلي بن الحسن الباقولي، "كشف المشكلات وإيضاح المعضلات". تحقيق د. محمد الدالي. (ط١، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق،١٩٩٥م). ٦٩٣:٢؛ والعكبري، "التبيان"، ٩٤٦:٢؛ والسمين، "الدر"، ٢٩٦:٨؛ والعمادي أبو السعود، "إرشاد العقل"، ١١٦:٦.

(٣) ينظر: الأنباريّ، "البيان"، ٨٢:٢.

والباقولي[١].

المناقشة والترجيح:

١.إنّ فساد المعنى عند أبي البركات الأنباريّ في توجيه إعراب (رزقًا) مفعولا مطلقًا اعتمادًا على سياق الآية وجيه؛ وقد اعتمد عليه أبو حيان والسمين أيضًا في إعراب نظير هذه الآية عند قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ۖ كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا ۙ قَالُوا هَٰذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِن قَبْلُ ۖ وَأُتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا﴾ [البقرة:٢٥] حيث رُدّ إعراب ﴿رزقًا﴾ مفعولا مطلقًا؛ لأنّ سياق الآية لا يدل عليه، فقد جاء بعدها ﴿وأتوا به متشابها﴾، والمصدر لا يؤتى به متشابها[٢]، والاعتماد على السياق في رد الوجه الإعرابي أو قبوله من قواعد الترجيح عند أهل العلم[٣].

٢.لا يصح إطلاق فساد معنى إعراب المفعول المطلق (رزقًا) ونحوه على جميع نظائر هذه الآية في القرآن، كقوله تعالى: ﴿وَرَزَقَنِي مِنْهُ رِزْقًا حَسَنًا﴾ [هود:٨٨]، و﴿لَيَرْزُقَنَّهُمُ اللَّهُ رِزْقًا حَسَنًا﴾ [الحج:٥٨]، و﴿أَلَمْ يَعِدْكم رَبُّكم وعْدًا حَسَنًا﴾ [طه:٨٦]؛ لأنّه ليس في سياق تلك الآيات ما يدلّ على فساد معنى إعراب المفعول المطلق فيها؛ ولهذا أجاز أبو البركات الأنباريّ في إعراب ﴿وعدًا﴾ الوجهين السابقين على السواء[٤].

٣.يحتمل أنّ السبب في فساد المعنى في إعراب المفعول المطلق في جميع الآيات السابقة سبب عقدي، لأنّه قد يُفهم من المفعول المطلق المبيّن للنوع أنّ يكون لله رزق

(١) ينظر: تاج القراء، "غرائب التفسير"، ١:٦١٤؛ والباقولي، "الكشف"، ٢:٦٩٣.
(٢) ينظر: أبو حيان، "البحر"، ١:١٨٥؛ والسمين، "الدر"، ١:٢١٦.
(٣) ينظر: الحربي، "قواعد الترجيح"، ١:١٠٩.
(٤) ينظر: الأنباريّ، "البيان"، ٢:١٥٢.

غير حسن، والله جلّ وعزّ لا يُحدث في خلقه من حدثٍ –من رزق وغيره– إلا كلّ حسن، ولكن هذا الاحتمال بعيد؛ لأنّ (الحسن) صفة لازمة في أفعال الله عز وجل، ويظهر أنّ هذا الاحتمال العقدي جعل بعضهم نوع المفعول المطلق في تلك الآيات مؤكّدًا لعامله(١)؛ لأنّ رزق الله هو حسن أصلا، إلا أنّ هذا الاحتمال فاسد من حيث الصناعة النحوية؛ لأنّ المصدر المؤكد لعامله لا يوصف(٢)، فضلا عن أنّه لو قيل في غير القرآن: "ليرزقنهم اللهُ حَسَنًا"–والحسن بمعنى الرزق– على ذلك الاحتمال، لما صحّ أيضا من حيث الصناعة؛ لأنّ "حسنًا" أعم من الفعل "ليرزقنهم"، والمصدر المؤكد عند النحاة لا يزيد معناه على معنى عامله(٣)؛ فلا يأتي إلا مرادفا له، أو نوعا منه، ولم يخالف في هذه المسألة فيما أعلم إلا ابن عاشور الذي أجاز أن يكون المصدر أعم من الفعل(٤).

٤. أنّ توجيه إعراب (رزقًا) مفعولا ثانيا صحيح معنى وصناعة، فمن حيث المعنى يصير: ومن رزقناه مرزوقًا حسنًا، وهذا فيه معنى جديد، وإذا دار الكلام بين التأسيس والتأكيد، فحمله على التأسيس أولى(٥)، ومن حيث الصناعة النحوية، فإنّ الفعل (رَزَقَ) ينصب مفعولين، ومصدره قياسًا (رَزقًا) بالفتح لا (رِزقًا)

(١) ينظر: العكبري، "التبيان"، ٢:٩٤٦.

(٢) ينظر: أبو حيان، "البحر"، ٢:١٦٤؛ والسمين، "الدر"، ٢:٢٦٢.

(٣) ينظر: الشاطبي، "المقاصد الشافية"، ٣:٣٥؛ والسمين، "الدر"، ٢:٥٧٨.

(٤) ينظر: محمد الطاهر بن محمد ابن عاشور، (تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤م). ٧:١٧٢.

(٥) ينظر: الحربي، "قواعد الترجيح"، ٢:١٢٠؛ وأحمد بن محمد الخفاجي. "عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي"، (بيروت: دار صادر). ٢:٦٨.

بالكسر(١).

وبناء على ما سبق يترجح لدى الباحث صحة ما ذهب إليه أبو البركات الأنباريّ من فساد المعنى في توجيه إعراب (رزقًا) مفعولا مطلقًا في هذه المسألة.

المسألة الثالثة: موقفه من إعراب ﴿يَوْمًا﴾ ظرف زمان في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ [البقرة:٤٨]

يُحتمل في إعراب ﴿**يَوْمًا**﴾ وجهان:

الوجه الأول: أنه مفعول به للفعل (اتقوا) على حذف مضاف أقيم المضاف إليه مقامه، والمعنى: واتقوا عذابَ يومٍ لا تجزي نفس عن نفس شيئا.

والوجه الثاني: أنه ظرف زمان، والمفعول محذوف، والمعنى: واتقوا العذابَ في يومٍ لا تجزي نفس عن نفس شيئا(٢).

وردّ أبو البركات الأنباريّ من حيث المعنى الوجه الثاني؛ لفساد معناه؛ إذ إنّه

(١) ينظر: أبو حيان، "التذييل"، ١١:٨٦؛ والخفاجي، "عناية القاضي"، ٢:٦٨.

(٢) ينظر: سعيد بن مسعدة الأخفش. "معاني القرآن". تحقيق د. هدى قراعة، (ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١١هـ- ١٩٩٠م). ١:٩٤؛ وأحمد بن محمد النحاس. "إعراب القرآن". تحقيق زهير غازي زاهد. (ط٢، بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م). ١:٥١؛ والفارسي، "الحجة"، ٢:٤١٨؛ و"الإغفال" تحقيق د. عبدالله بن عمر الحاج. (أبو ظبي: المجمع الثقافي، دبي: مركز جمعة الماجد، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م). ١:١٢٠؛ ومكي بن أبي طالب. "مشكل إعراب القرآن". تحقيق ياسين محمد السواس. (ط٢، دمشق/بيروت: دار اليمامة، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م). ٦٣؛ وتاج القراء، "غرائب التفسير"، ١:١٣٧؛ وابن عطية، "المحرر"، ١:١٣٩؛ والباقولي، "الكشف"، ١:٣٨؛ والعكبري، "التبيان"، ١:٦٠؛ والهمذاني، "الفريد"، ١:٢٤٩؛ وأبو حيان، "البحر"، ١:٣٠٦؛ والسمين، "الدر"، ١:٣٣٥؛ والألوسي، "روح المعاني"، ٣:٢٥٢.

يوجب تكليفهم يوم القيامة، ولا تكليف في ذلك اليوم[١]، وهذا التعليل ذكره أبو علي الفارسي والواحدي وتاج القراء وابن عطية والباقولي[٢].

المناقشة والترجيح:

١.إنّ فساد المعنى عند أبي البركات الأنباريّ في توجيه إعراب ﴿يَوْمًا﴾ ظرف زمان وجيه؛ لأنّ الظرف هو ما ضُمّن معنى "في" باطراد[٣]، ولا يمكن عقلا أن يضمّن ﴿يَوْمًا﴾ في هذه الآية معنى "في"؛ لأنّ المعنى ليس الاتقاء في هذا اليوم، فذلك اليوم لا يؤمر فيه بالاتقاء، فلا تكليف فيه، وإنما المعنى اتقوا هذا اليوم عذابه وهوله[٤]، ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿وَارْجُوا الْيَوْمَ الآخِرَ﴾ [العنكبوت:٣٦]، و﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْحَسْرَةِ﴾[مريم:٣٩]، و﴿وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الآزِفَةِ﴾[غافر:٣٩]، و﴿فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِنْ كَفَرْتُمْ يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا﴾ [المزمل:١٧]، و﴿يُوفُونَ بِالنَّذْرِ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا﴾[الإنسان:٧] إلا أنّ السمين ردّ فساد معنى الظرفية في هذه الآية؛ لأنّ "الأمر بالحذر من الأسباب المؤدية إلى العذاب

(١) ينظر: الأنباريّ، "البيان"، ١:٨٠.

(٢) ينظر: الفارسي، "الحجة"، ٢:٤١٨؛ و"الإغفال" له، ١:١٢٠؛ وعلي بن أحمد الواحدي. "الوسيط في تفسير القرآن المجيد". تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وآخرين. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م). ١:٣٩٩؛ وتاج القراء، "غرائب التفسير"، ١:١٣٧؛ وابن عطية، "المحرر"، ١:١٣٩؛ والباقولي، "الكشف"، ١:٣٨.

(٣) ينظر: يعيش بن علي. "شرح المفصّل"، (بيروت: عالم الكتب). ١:٤٣١؛ ومحمد بن عبدالله ابن مالك. "شرح تسهيل الفوائد". تحقيق د. عبدالرحمن السيد ود. محمد المختون. (ط١، مصر: دار هجر، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م). ٢:٢٠٠؛ وأبو حيان، "التذييل"، ٧:٢٤٨؛ وابن هشام، "أوضح المسالك"، ٢:٢٠٤.

(٤) ينظر: الفارسي، "الإغفال"، ١:١٢٠.

يوم القيامة"[(١)]؛ فيصحّ بذلك معنى الظرفية على أن يكون المفعول محذوفا، والمعنى: واتقوا العذابَ في يوم لا تجزي نفس عن نفس شيئا[(٢)]، ويكون الكلام محمولا على الحقيقة لا على المجاز؛ إلا أنّ فيه من حيث الصناعة النحوية ما يضعفه من الحذف والتقدير، والأصل في الكلام عدم الحذف والتقدير[(٣)]، ولكنّ السمين مع هذا لم يجز إعراب (يومًا) ظرفا في نظائر هذه الآية[(٤)].

٢. إنّ توجيه إعراب ﴿يَوْمًا﴾ مفعولا به للفعل (اتّقوا) على حذف مضاف وإقامة المضاف إليه مقامه صحيح معنى وصناعة، فمن حيث المعنى فالمتبادر إلى الذهن أنّ المراد من الاتّقاء اتقاء عذاب اليوم وهوله، ومن حيث الصناعة النحوية فإن حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه كثير في كلام العرب عند أمن اللبس[(٥)]، ولا لبس في هذه الآية ونظائرها، وهذا التوجيه لا يَرِدُ عليه مسألة أنّ الأصل في الكلام حمله على الحقيقة لا المجاز؛ لأنّ المحققين من أهل العلم يرون أنّ حذف المضاف ليس من المجاز؛ لأنّ المضاف المحذوف مدلول عليه بالاقتضاء، فكأنّه مذكور في الكلام [(٦)]. هذا وقد استدل ابن عاشور على

---

(١) السمين، "الدر"، ١:٣٣٥.

(٢) ينظر: ابن عطية، "المحرر"، ١:١٣٩؛ وأبو حيان، "البحر"، ١:٣٠٦؛ والسمين، "الدر"،١:٣٣٥.

(٣) ينظر: الأنباريّ، "أسرار العربية"، ١٢٤؛ والحربي، "قواعد الترجيح"، ٢:٧٣.

(٤) ينظر: السمين، "الدر"، ٨:٤١١، ١٠:٥٢٧.

(٥) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ٢:٢٤٧؛ ومحمد بن سهل ابن السراج. "الأصول في النحو". تحقيق د. عبدالحسين الفتلي. (ط٣، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٨م).٢:٢٥٥؛ وابن جني، "الخصائص"، ١:١٩٣؛ ومحمود بن عمرو الزمخشري. "المفصل في صنعة الإعراب". تحقيق د. علي بو ملحم. (ط١، بيروت: مكتبة الهلال، ١٩٩٣م). ١٣٤.

(٦) ينظر: عبد الغزيز بن عبد السلام سلطان العلماء. "مجاز القرآن". تحقيق مصطفى محمد =

صحة إعراب (يومًا) في الآية مفعولا لا ظرفا بأنّه لم يُقرأ فيها بغير التنوين[١]، وفي استدلاله نظر؛ لأنّه يصح في غير القرآن عدم تنوين (يومًا) فيقال: "واتقوا يومَ لا تجزي نفس عن نفس شيئا"[٢]، وعدم التنوين لا يخرجه عن معنى المفعولية فضلا عن أنّ محل النزاع في الآية ليس في تنوين (يومًا) ولا في عدمه، وإنما في استقامة معنى الظرفية فيها.

وبناء على ما سبق يترجح لدى الباحث صحة ما ذهب إليه أبو البركات الأنباريّ من فساد المعنى في توجيه إعراب (يومًا) ظرف زمان في هذه المسألة.

المسألة الرابعة: موقفه من إعراب ﴿وَصَدٌّ﴾ معطوف على ﴿كبيرٌ﴾ أو أنه مبتدأ وخبره محذوف في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ اللَّهِ﴾ [البقرة:٢١٧]

يُحتمل في إعراب ﴿**وصَدٌّ**﴾ ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أنّه مبتدأ، وما بعده (كفر) و(إخراج) معطوف عليه، و(أكبر) خبر عن الجميع، والمعنى: أن هذه الثلاثة (الصدّ عن سبيل الله) و(الكفر به)

=

الذهبي. (لندن: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، ١٩٩٩م).١٧؛ ومحمد بن عبد الله الزركشي. "البرهان في علوم القرآن". تحقيق د. محمد أبو الفضل إبراهيم. (ط١، دار إحياء الكتب العربية- عيسى البابى الحلبي وشركائه، ١٩٥٧م). ٢:٢٧٤؛ ومحمد بن محمد الغزالي. "المستصفى". تحقيق محمد عبد السلام، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية،١٩٩٣م). ٢٦٣.

(١) ينظر: ابن عاشور، "التحرير والتنوير"، ١:٤٨٤.

(٢) ينظر: النحاس، "إعراب القرآن"، ١:٥١.

و(الإخراج)، أكبر عند الله من القتال في الشهر الحرام.

والوجه الثاني: أنه معطوف هو و(كفر) على (كبيرٌ)، والمعنى: القتال في الشهر الحرام كبيرٌ وصدٌّ وكفرٌ.

والوجه الثالث: أنه مبتدأ، و(كفرٌ) معطوف عليه، وخبره محذوف دلّ عليه ما قبله، والمعنى: القتال في الشهر الحرام كبيرٌ، والصدٌّ عن سبيل الله كبير، والكفرٌ به كبير(١).

وردّ أبو البركات الأنباريّ من حيث المعنى الوجه الثاني والثالث؛ لفساد معناهما، إذ إنّه يلزم في الوجه الثاني أمران: أن القتال في الشهر الحرام كفر، وأنّ إخراج أهل المسجد الحرام منه عند الله أكبر من الكفر، وهذا محال، ويلزم في الوجه الثالث أنّ إخراج أهل المسجد الحرام منه عند الله أكبر من الكفر، وهذا محال أيضًا(٢)، وهذا

(١) ينظر: يحيى بن زياد الفراء. "معاني القرآن". تحقيق أحمد النجاتي وآخرين. (ط١، مصر: دار المصرية). ١٤١:١؛ ومحمد بن جرير الطبري. "جامع البيان عن تأويل آي القرآن". تحقيق د. عبدالله التركي. (ط١، دار هجر، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م). ٦٦٠:٣؛ وإبراهيم بن السري الزجاج. "معاني القرآن وإعرابه". تحقيق عبد الجليل شلبي. (ط١، بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م). ٢٩٠:١؛ والنحاس، "إعراب القرآن"، ١١٠:١؛ والفارسي، "الحجة"، ١٢٧:٣؛ ومكي، "المشكل"، ١٠٣؛ وعلي بن فضّال المجاشعي. "النكت في القرآن"؛ تحقيق د. عبد الله عبد القادر الطويل. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م). ١٦٥؛ وتاج القراء، "غرائب التفسير"، ٢١٢:١؛ وابن عطية، "المحرر"، ٢٩٠:١؛ والباقولي، "الجواهر"، ٣٥٦:١؛ والعكبري، "التبيان"، ١٧٤:١؛ والهمذاني، "الفريد"، ٥٠٢:١؛ والقرطبي، "الجامع"، ٤٥:٣؛ وأبو حيان، "البحر"، ٣٨٩:٢؛ والسمين، "الدر"، ٣٩٢:٢.

(٢) ينظر: الأنباريّ، "البيان"، ١٥٢:١.

التعليل ذكره الطبري وأبو علي الفارسي والمجاشعي وابن عطية والباقولي[١].

المناقشة والترجيح:

١.إنّ فساد المعنى عند أبي البركات الأنباريّ في توجيه إعراب ﴿وصَدٌّ﴾ و﴿وَكُفْرٌ﴾ معطوف على ﴿كبيرٌ﴾ أو توجيه إعراب ﴿وصَدٌّ﴾ أنّه مبتدأ وخبره محذوف لدلالة ما قبله عليه وجيه؛ لأنّ المعنى يصير فيهما أنّ إخراج أهل المسجد الحرام منه أكبر عند الله من الكفر نفسه، وإخراجهم منه هو بعض صفات الكفر، فكيف يكون أكبر من الكفر؟ وهذا محال، فلا شيء أعظم عند الله من الكفر به، ويصير المعنى في العطف على (كبير) أنّ القتال في الشهر الحرام كفر، ولا يصح أن يكون (كفرٌ) خبرًا عن (قتال)؛ لأنه ليس هو نفس المبتدأ في المعنى فضلا عن أنّه لم يقل أحد من أهل العلم أنّ القتال كفر[٢].

وقد ردّ المجاشعي والسمين فساد معنى أحد الوجهين من كون الإخراج أكبر من الكفر بأنّه غير لازم؛ إذ إنّ المراد أنّ الإخراج أكبر من القتل لا الكفر، فيكون إعراب (كفر) مبتدأ، و(إخراج) معطوفًا عليه، و(أكبر) خبرًا عنهما، والكفر والإخراج أكبر عند الله من القتال والصد؛ فيصحّ معنى الآية ولا يفسد[٣]، ولا يخفى ما في هذا الردّ من ادّعاء إعراب ليس هو محل النزاع في المسألة، وتكلّف معنى غير ظاهر من عدم معرفة مرجع الضمير في جملة (وكفر به)، ونزع ارتباط هذه الجملة بما قبلها، ومع هذا

(١) ينظر: الطبري، "جامع البيان"، ٣:٦٦٠؛ والفارسي، "الحجة"، ٣:١٢٧؛ ومكي، "المشكل"، ١٠٣؛ والمجاشعي، "النكت"، ١٦٥؛ وابن عطية، "المحرر"، ١:٢٩٠؛ والباقولي، "الجواهر"، ١:٣٥٦.

(٢) ينظر: الطبري، "جامع البيان"، ٣:٦٦٠؛ والفارسي، "الحجة"، ٣:١٢٧.

(٣) ينظر: المجاشعي، "النكت"، ١٦٥؛ والسمين، "الدر"، ٢:٣٩٢.

لم يتخلّصوا من تصحيح فساد معنى الوجه الآخر وهو عطف (صدّ) و(كفر) على (كبير)[١]، ولو قيل بأنّ أصحاب ذلك القول قصدوا بالكفر الكفر الأصغر الذي لا يخرج صاحبه من الملّة، كقوله صلى الله عليه وسلم: "سباب المسلم فسوق وقتاله كفر"[٢]، لصحّ في الظاهر معنى الآية إلا أنّ هذا فيه ما يفسده من مخالفة أقوال السلف في سبب نزول هذه الآية من أنّ بعض الصحابة رضوان الله عليهم قتلوا أحد المشركين وهو ابن الحضرمي في الشهر الحرام، فعيّرهم المشركون باستحلال القتال في الأشهر الحرم، فأخبرهم الله أنّ القتال فيها كبير، وأكبر منه الصدّ عن سبيله والكفر به وإخراج أهل المسجد الحرام منه[٣].

٢.إنّ توجيه إعراب ﴿وصَدٌّ﴾ مبتدأ، وما بعده (كفر) و(إخراج) معطوف عليه، و(أكبر) خبر عن الجميع صحيح معنى وصناعة، فمن حيث المعنى فإنّه يوافق أقوال السلف في سبب نزول الآية من أن الصدّ عن سبيل الله، والكفر به وإخراج أهله منه أكبر عند الله من القتال في الشهر الحرام؛ فتفسير السلف وما صحّ من سبب النزول مقدّم على غيره في تفسير القرآن[٤]، ومن حيث الصناعة النحوية فإنّه ليس فيه ما يفسده.

وبناء على ما سبق يترجح لدى الباحث صحة ما ذهب إليه أبو البركات الأنباريّ من فساد المعنى في توجيه إعراب (وصدٌّ) معطوف على (كبير) أو توجيهه بأنّه مبتدأ وخبره محذوف لدلالة ما قبله عليه في هذه المسألة.

المسألة الخامسة: موقفه من إعراب المصدر المؤول ﴿أو يرسلَ﴾ معطوفا على

(١) ينظر: المجاشعي، "النكت "، ١٦٦.

(٢) ينظر: النووي، "المنهاج"، ٢:٥٣.

(٣) ينظر: الطبري، "جامع البيان"، ٣: ٦٥٦-٦٦٠.

(٤) ينظر: الحربي، "قواعد الترجيح"، ١:٢١٢.

المصدر المؤول ﴿أنْ يكلمه الله﴾ في قراءة لنصب في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ﴾ [الشورى:٥١]

يُحتمل في إعراب ﴿**أو يرسلَ**﴾ ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أنّه مصدر معطوف على المصدر (إلا وحيًا)، وذلك على قراءة النصب(١)، والمعنى: وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا أن يوحيَ أو أن يرسلَ رسولا.

والوجه الثاني: أنّه مصدر معطوف على المصدر (أن يكلمه الله)، وذلك على قراءة النصب، والمعنى: وما كان لبشر أن يكلمه الله أو أن يرسل رسولا.

والوجه الثالث: أنّه جملة مستأنفة، وذلك على قراءة الرفع(٢)، والمعنى: وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو هو يرسلُ رسولا (٣).

وردّ أبو البركات الأنباريّ من حيث المعنى الوجه الثاني في قراءة النصب؛ لفساد

(١) قرأ بها ابن كثر وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي. ينظر: أحمد بن موسى بن مجاهد. "السبعة في القراءات". تحقيق د. شوقي ضيف. (ط٢، مصر: دار المعارف، ١٤٠٠هـ). ٥٨٢.

(٢) قرأ بها نافع وابن عامر. وقرأ الباقون بالرفع. ينظر: ابن مجاهد، "السبعة"، ٥٨٢.

(٣) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ٤٩:٣؛ والطبري، "جامع البيان"، ٥٤١:٢٠؛ ومحمد بن يزيد المبرد. "المقتضب". تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة. (بيروت: عالم الكتب). ٣٤:٢؛ والفارسي، "الحجة"، ١٣٤:٦؛ ومكي، "المشكل"، ٦٠٠؛ والمجاشعي، "النكت"، ٤٣٧؛ وتاج القراء، "غرائب التفسير"، ١٠٥٦:٢؛ وابن عطية، "المحرر"، ٤٣:٥؛ والباقولي، "الكشف"، ١٢٠٥:٣؛ والعكبري، "التبيان"، ١٣٦:٢؛ والهمذاني، "الفريد"، ٥٣٩:٥؛ وأبو حيان، "البحر"، ٣٥٠:٩؛ والسمين، "الدر"، ٥٦٧:٩؛ والألوسي، "روح المعاني"، ٥٦٩:١٣.

معناه، لما يلزم منه نفي الرسل وقد أرسل الله الرسل[١]، وهذا التعليل ذكره سيبويه والمبرد وأبو علي الفارسي ومكي والمجاشعي وتاج القراء وابن عطية والباقولي[٢].

المناقشة والترجيح:

١. إنّ فساد المعنى في توجيه إعراب ﴿أو يرسلَ﴾ مصدرًا مؤولا معطوفًا على المصدر المؤول ﴿أنْ يكلمَه الله﴾ في قراءة النصب عند أبي البركات الأنباريّ وجيه؛ لأنّه يلزم منه نفي إرسال الرسل، فيصير المعنى: وما كان لبشر أن يكلمه الله أو أن يرسله رسولا أو يرسل إليه رسولا؛ فيؤدي المعنى إلى نفي إرسال الرسل من البشر وهذا إبطال للنبوة، وإلى نفي إرسال البشر إلى البشر، وهذا المعنى مستحيل عقلا، فكيف ينفي الله ذلك عن البشر؟ وهو الذي أرسل الرسل منهم وإليهم، فقال سبحانه: ﴿يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي وَيُنْذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ﴾ [الأنعام:١٣٠]، ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل:٣٦]، وقد خالف السمين النحاة فأضاف مانعا لفظيا لرد هذا الوجه؛ لأنّ التقدير عنده: وما كان لبشر أن يرسل اللهُ رسولا[٣]، ولكنه لم يبيّن وجه الفساد اللفظي، ويبدو أنّ الفساد اللفظي الذي أراده هو انتفاء الارتباط بين المعطوف اسم كان (أن يرسل) وخبرها (لبشر) بناء على تقديره السابق، ولكن هذا الفساد اللفظي غير صحيح؛ لسببين:

---

(١) ينظر: الأنباريّ، "البيان"، ٢:٣٥١.

(٢) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ٣:٤٩؛ والطبري، "جامع البيان"، ٢٠:٥٤١؛ والمبرد، "المقتضب"، ٢:٣٤؛ والفارسي، "الحجة"، ٦:١٣٤؛ ومكي، "المشكل"، ٦٠٠؛ والمجاشعي، "النكت"، ٤٣٧؛ وتاج القراء، "غرائب التفسير"، ٢:١٠٥٦؛ وابن عطية، "المحرر"، ٥:٤٣؛ والباقولي، "الكشف"، ٣:١٢٠٥.

(٣) ينظر: السمين، "الدر"، ٩:٥٦٧.

السبب الأول: أنّ النحاة ومن تناول هذه الآية لم يذكروا فيها فسادا لفظيا، وإنما ذكروا فسادا معنويا فقط

والسبب الثاني: أنّ المعنى لو كان مستقيما لأمكن من حيث الصناعة تقدير الربط بضمير محذوف منصوب أو مجرور، وهذا ما فعله النحاة في تبيانهم معنى العطف في (وما كان لبشر أن يكلمه الله أو أن يرسل رسولا)، فقدّروا الرابط في (أن يرسل) ضميرا منصوبا بـ(أن يرسله رسولا) أو ضميرا مجرورا مع الجار بـ(أن يرسل إليه رسولا) [(١)]؛ فالعبارة من حيث الصناعة صحيحة وليست فاسدة.

٢. إنّ توجيه إعراب ﴿أو يرسلَ﴾ مصدرًا مؤولا معطوفًا على المصدر الصريح ﴿إلا وحيًا﴾ في قراءة النصب صحيحٌ من حيث المعنى كما ذكر أبو البركات الأنباريّ؛ لأنّ المعنى يصير: وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا أن يوحي أو أن يرسل، وهذا لا خلاف فيه عند النحاة[(٢)].

٣. إن توجيه إعراب ﴿أو يرسلُ﴾ في قراءة الرفع جملة استئنافية صحيحٌ من حيث المعنى كما ذكر أبو البركات الأنباريّ؛ لأنّ المعنى يصير: وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو هو يرسلُ رسولا، ولا بد من تقدير الضمير (هو)؛ ليسوّغ مجيء الفعل مرفوعا.

وبناء على ما سبق يترجح لدى الباحث صحة ما ذهب إليه أبو البركات الأنباريّ من فساد المعنى في توجيه إعراب المصدر المؤول ﴿أو يرسلَ﴾ معطوفا على المصدر المؤول ﴿أنْ يكلمه الله﴾ في قراءة لنصب في هذه المسألة.

(١) ينظر: الفارسي، "الحجة"، ٦:١٣٤.

(٢) ينظر: ابن مالك، "شرح التسهيل"، ٤:٤٩؛ وأبو حيان، "التذييل"، ١٥:٣٦٧.

المبحث الثاني: موقف أبي البركات الأنباريّ من فساد المعنى في إعراب الجمل وأشباه الجمل، وفيه أربع مسائل:

المسألة الأولى: موقفه من إعراب جملة ﴿خَلَقْنَاهُ﴾ صفة في قراءة من قرأ برفع (كلّ) في قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر:٤٩]

يُحتمل في إعراب ﴿خَلَقْنَاهُ﴾ ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أنّها جملة تفسيرية -على قراءة النصب[١]-، فـ(كلَّ) منصوب بفعل مضمر تقديره: (خلقنا)، والمعنى: إنّا خلقنا كلَّ شيء خلقناه بقدر.

والوجه الثاني: أنّها جملة وصفية لـ(شيء) -على قراءة الرفع[٢]- و(كلُّ) مبتدأ، و(بقدر) خبر، والمعنى: كلُّ شيءٍ مخلوقٍ لنا بقدر.

والوجه الثالث: أنّها جملة خبرية لـ(كلُّ) -على قراءة الرفع أيضًا- والمعنى: كلُّ شيء هو مخلوقٌ بقدر[٣].

---

(١) وهي قراءة متواترة. ينظر: مكي، "المشكل"، ٦٥٢؛ عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م). ٣٣٦.

(٢) وهي قراءة شاذة، قرأ بها أبو السّمّال وابن أبي عبلة. ينظر: الحسين بن أحمد بن خالويه. "مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع". نشره برجستراسر. (مصر: المطبعة الرحمانية، ١٩٣٤م). ١٤٨؛ وابن جني، "المحتسب"، ٢:٢٠٠.

(٣) ينظر: الأخفش، "معاني القرآن"، ٢:٥٢٩؛ والطبري، "جامع البيان"، ٢٢:١٦٣؛ والنحاس، "إعراب القرآن"، ٤:٣٠٢؛ والحسن بن عبدالله السيرافي. "شرح كتاب سيبويه". تحقيق أحمد مهدلي وعلي سيد. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨م). ٢:٨؛ وابن جني، "المحتسب"، ٢:٢٠٠؛ ومكي، "المشكل"، ٦٥٢؛ وتاج القراء، "غرائب التفسير"، ٢:١١٦٦؛ والزمخشري، "الكشاف"، ٤:٤٤١؛ وهبة الله بن علي بن الشجري، "أمالي ابن الشجري". تحقيق د. محمود الطناحي. (ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، =

وجعل أبو البركات الأنباريّ من حيث المعنى قراءة الرفع مرجوحة؛ لفساد معنى الوصفية فيها، لما يلزم عنها من إيهام أنّ هناك أشياء ليست بمخلوقة(١)، وهذا التعليل ذكره الأصمعي والنحاس والسيرافي ومكي وتاج القراء وابن عطية والباقولي(٢).

المناقشة والترجيح:

١.إنّ توجيه إعراب جملة ﴿خَلَقْنَاهُ﴾ صفة لـ﴿كُلُّ شَيْءٍ﴾ في قراءة الرفع عند أبي

=

١٤١٣هـ- ١٩٩١م). ٢:٩١؛ وابن عطية. "المحرر"، ٥:٢٢١؛ والباقولي، "الجواهر"، ٢:٦٤٧، ٣:١٥٤٣؛ و"الكشف" له، ٣:١٣٠١؛ والسهيلي، "نتائج الفكر"، ٣٣٦؛ والمبارك بن محمد ابن الأثير. "البديع في علم العربية". تحقيق د. فتحي أحمد علي الدين. (ط١، مكة المكرمة: جامعة أم القرى،١٤٢٠هـ). ١:٨٩؛ والعكبري، "التبيان"، ٢:١١٩٦؛ والهمذاني، "الفريد"، ٦:٥٨؛ وعثمان بن عمر ابن الحاجب. "أمالي ابن الحاجب". تحقيق فخر قدارة. (الأردن: دار عمار، بيروت: دار الجيل، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م). ٢:٥٠٥؛ وعثمان بن عمر ابن الحاجب. "الكافية في علم النحو". تحقيق صالح عبد العظيم الشاعر. (القاهرة: مكتبة الآداب، ٢٠١٠م). ٢٢؛ والقرطبي، "الجامع"، ١٧:١٤٧؛ وابن مالك، "شرح التسهيل"، ٢:١٤٢؛ وأبو حيان، "الارتشاف"، ٤:٢١٦٩؛ و"التذييل" له، ٦:٣٢٧؛ و"البحر" له، ١٠:٤٨؛ والسمين "الدر"، ١٠:١٤٦؛ وابن هشام، "أوضح المسالك"، ٢:١٤٨؛ وابن عقيل، "المساعد"، ١:٤١٧.

(١) ينظر: الأنباريّ، "البيان"، ٢: ٤٠٦-٤٠٧.

(٢) ينظر: عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي. "مجالس العلماء". تحقيق عبد السلام محمد هارون. (ط٢، القاهرة: مكتبة الخانجي – الرياض: دار الرفاعي، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م). ٢٢٤؛ والنحاس، "إعراب القرآن"، ٤:٢٠٢؛ والسيرافي، "شرح كتاب سيبويه" ٢:٨؛ ومكي، "المشكل"، ٦٥٢؛ والهمذاني، "غرائب التفسير"،٢:١١٦٦؛ وابن عطية، "المحرر"، ٥:٢٢١؛ والباقولي، "الجواهر"، ٢:٦٤٧، ٣:١٥٤٣؛ و"الكشف" له، ٣:١٣٠١.

البركات الأنباريّ يؤدي إلى فساد المعنى؛ لأنّ الصفة تفيد التخصيص لا العموم، فيلزم عنها إيهام أنّ هناك أشياء موجودة لم يخلقها الله، وهو موافق لمذهب المعتزلة الذين يرون أنّ العباد يخلقون أفعالهم بأنفسهم ولم يخلقها الله، ولكنّ هذا الفساد في المعنى فيه نظر؛ لما يلي:

أولا: أنّ كون الله تعالى هو خالق كل الأشياء التي يصدق عليها الخلق ثابت بآيات أُخر، كقوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾[الرعد:١٦]، ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر:٦٢]، ﴿ذَٰلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [غافر:٦٢]، و﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا﴾[الفرقان:٢].

ثانيًا: أن منع إعراب جملة {خلقناه} صفة لـ{كلّ شيء} لا يلزم منه أنّ بعض الأشياء لم يخلقها الله، ولا أنّ بعضها خلقها غيره؛ لأنّ المعنى: إنّا كلّ مخلوقاتنا بقدر، وهو معنى صحيح ليس فيه خلل، ولو أنّ النعت يقتضي ما زعموه من توهّم أن بعض الأشياء لم يخلقها الله، لاقتضت جملة النعت {خلَقَه} في قوله تعالى: ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾[السجدة:٧]، أنّ يكون الإحسان مقصورًا على الأشياء التي خلقها الله دون غيرها، وأن ثمة أشياء خلقها غيرُه؛ فيكون الله عزّ وجل لم يُحسن القرآنَ الكريم؛ لأنّه غير مخلوق، وهذا قول باطل؛ لأنّ الآية تدل على إحسان الأشياء المخلوقة، والمعنى: الذي أحسن خلقه، أي: مخلوقاته، وهذا المعنى صحيح، ولا يقتضي ما زعموه من التوهّم في الصفة.

٢.إنّ توجيه إعراب جملة ﴿خَلَقْنَاهُ﴾ خبرًا لـ﴿كُلُّ شَيْءٍ﴾ في قراءة الرفع وجيهٌ، لأنّ المعنى لا يفسد به، فيصير: كلُّ شيء هو مخلوقٌ بقدر إلا أنّ أبا البركات الأنباريّ رجّح قراءة النصب على قراءة الرفع في هذا التوجيه؛ لأنّ التوجيه الآخر لقراءة الرفع بإعراب جملة {خلقناه} صفة يبطل به المعنى للإيهام، وقراءة النصب لا إيهام فيها،

فرُجّحت بذلك قراءة النصب على قراءة الرفع في كلا التوجيهين[١]، ولكن في هذا نظر؛ لأنّ فساد المعنى لم يصح في توجيه قراءة الرفع بإعراب جملة {خلقناه} صفة كما سبق بيانه، فكيف تكون قراءة الرفع بعد ذلك مرجوحة لعدم سلامتها من الإيهام، وقراءة النصب راجحة لسلامتها من الإيهام؟!

٣.إنّ ترجيح أبي البركات الأنباريّ قراءة النصب على قراءة الرفع اعتمادا على صحة معناها وإجماع القرّاء السبعة عليها فيه نظر؛ لما يلي:

أولا: أنّ الأصل في القراءات اتّفاقها في المعنى؛ لذا لا يرى الرضي تفاوتا في المعنى بين القراءتين، بل المعنى فيهما واحد، سواء أكانت الجملة خبرًا أم كانت صفة[٢]، وهذا هو الصحيح، فضلا عن أنّ الاستدلال بإجماع القرّاء لا يعدّ دليلًا على صحة معنى قراءة النصب على قراءة الرفع، وإنما يعدّ دليلًا على قوّة ثبوتها من حيث السند، لا من حيث المعنى، كما سبق بيانه.

ثانيا: أن القول بترجيح قراءة النصب على قراءة الرفع اعتمادًا على الإيهام ليس مطّردًا في أكثر المواضع الموهمة، ولا دلّ على اعتباره دليل عربي[٣]، فضلا عن أنّ قراءة الرفع لا تحتاج إلى تقدير بخلاف قراءة النصب فإنّها بحاجة إلى تقدير، وعدم التقدير أولى من التقدير.

ثالثًا: أنّ القول بأنّ قراءة النصب تدفع توّهم إعراب جملة ﴿خَلَقْنَاهُ﴾ صفة غير

(١) ينظر: الأنباريّ، "البيان"، ٢: ٤٠٦-٤٠٧.

(٢) ينظر: محمد بن الحسن الرضي. "شرح الرضي على الكافية". تحقيق يوسف عمر. (ط٢، بنغازي: منشورات جامعة قاز يونس، ١٩٩٦م). ١:٤٦٣.

(٣) ينظر: إبراهيم بن موسى الشاطبي، "المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية"، تحقيق: د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين. (ط١، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، معهد البحوث الإسلامية- مركز إحياء التراث الإسلامي، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م). ٣:١٠٣.

صحيح؛ لأنّه يصح أن تعرب صفة، ويكون (كلَّ شيء) بدل اشتمال من الضمير (إنّا)؛ فيقع التوهّم الذي فرّوا من أجله في قراءة الرفع إلا أنّ هذا التوهّم غير صحيح؛ لأنّ المعنى: أنّ كلّ شيء خلقناه بقدر، أي: إنّ مخلوقاتنا بقدر، وهو معنى صحيح ومستقيم.

ومنع أحد الباحثين وجه البدلية في الآية من حيث الصناعة والمعنى، فمن حيث الصناعة يرى أنّ بدل الاشتمال مما اختلف النحاة في كنهه وحقيقته بين من يرى أنّ الأول مشتمل على الثاني أو أنّ الثاني مشتمل على الأول أو أنّ كليهما مشتمل على صاحبه، وما كان كذلك فتوجيه الآية عليه ضعيف، ومن حيث المعنى فإنّه لا يصح أن يوصف الخالق عز وجل بأنّه مشتمل لمخلوقاته؛ لأنّ الاشتمال ليس من صفاته سبحانه، فلا يصح أن يوصف الله سبحانه وتعالى بصفة لم يصف بها نفسه ولا وصفه بها رسوله صلى الله عليه وسلم[1]، وما ذكره الباحث فيه نظر؛ لأنّ المشهور في بدل الاشتمال عند النحاة أنّ الأول مشتمل على الثاني[2]، وأنّ المراد بالاشتمال عندهم الارتباط المعنوي بين البدل والمبدل منه[3]، وليس المراد به المعنى اللغوي، وهو التغطية والإحاطة، وإلا لكانت مصطلحات النحاة، كالجر، والنصب ونحوها مما لا يصح أن يخبر بها عن الله عزّ وجلّ، فضلا عن أنّ المعنى المراد من الآية: أنّ كل مخلوقات الله بقدر، وكل ما سوى الله فهو مخلوق.

---

(١) ينظر: محمد عبد الله السيف. "الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم جمعا ودراسة". (ط١، الرياض: دار التدمرية، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م). ٥٩٣- ٥٩٤.

(٢) ينظر: المبرد، "المقتضب"، ٢٧:١؛ وابن السراج، "الأصول"، ٤٧:٢؛ والحسن بن أحمد الفارسي. "الإيضاح العضدي". تحقيق د. حسن شاذلي فرهود. (ط١، جامعة الرياض: كلية الآداب، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م). ٢٨٤؛ وابن مالك، "شرح التسهيل"، ٣٣٨:٣؛ وأبو حيان، "التذييل"، ٤٣:١٣.

(٣) ينظر: عبد الله بن أحمد الفاكهي. "شرح كتاب الحدود في النحو". تحقيق د. المتولي رمضان أحمد الدميري. (ط٢، القاهرة: مكتبة وهبة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م). ٢٦٥.

رابعًا: أنّ توجيه جملة ﴿خَلَقْنَاهُ﴾ على أنّها جملة تفسيرية في قراءة النصب ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ لا يلزم عند المعتزلة أن تدل على عموم الخلق؛ لأنّهم ينازعون أصلًا في الآيات الأخرى الصريحة على عموم الخلق، كقوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾[الزمر:٦٢]، و﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان:٢]، فيُخْرِجون منها أفعالَ العباد، ويُدخلون فيها كلام الله الذي هو صفة من صفاته، وهذا تناقض عجيب منهم.

وبناء على ما سبق يترجح لدى الباحث عدم صحة ما ذهب إليه أبو البركات الأنباريّ من فساد المعنى في توجيه إعراب جملة (خلقناه) صفة في قراءة الرفع في هذه المسألة.

المسألة الثانية: موقفه من إعراب جملة ﴿وَكَلِمَةَ ٱللَّهِ هِيَ ٱلْعُلْيَا﴾ بالنصب معطوفة على الجملة التي قبلها في قراءة يعقوب في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلسُّفْلَىٰ وَكَلِمَةَ ٱللَّهِ هِيَ ٱلْعُلْيَاۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة:٤٠]

يُحتمل في إعراب ﴿**وكلمة الله**﴾ وجهان:

الوجه الأول: أنّها جملة مستأنفة، فـ(كلمةُ الله) مبتدأ، و(هي العليا) خبر، وذلك على قراءة الرفع عند جمهور القرّاء، والمعنى: أنّ كلمة الله عالية على الدوام.

والوجه الثاني: أنّها جملة معطوفة على (كلمَة الذين كفروا)، وذلك على قراءة النصب(١)، والمعنى: أنّ كلمة الذين كفروا صارت سفلى، وكلمة الله صارت عليا(١).

(١) قرأ يعقوب وحده من العشرة بالنصب، وقرأ الباقون بالرفع. ينظر: أحمد بن الحسين النيسابوري. "المبسوط في القراءات العشر". تحقيق سبيع حمزة حاكيمي. (دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٩٨١م). ٢٢٧؛ ومحمد بن محمد بن يوسف ابن الجزري، "النشر في القراءات العشر". تحقيق علي محمد الضباع. (المطبعة التجارية الكبرى). ٢:٢٧٩.

واستبعد أبو البركات الأنباريّ من حيث المعنى قراءة النصب؛ لفساد معناها، لما يلزم عنها من إيهام أنّ كلمة الله لم تكن عالية ثم صارت عالية[٢]، وهذا التعليل ذكره مكي[٣].

المناقشة والترجيح:

١. إنّ فساد المعنى في توجيه إعراب جملة ﴿**وكلمةَ الله**﴾ معطوفة على ﴿**كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلسُّفۡلَىٰ**﴾ في قراءة النصب عند أبي البركات الأنباريّ يلزم منه أنّ كلمة الله كانت سفلى، فصارت عليا، وهي في الحقيقة لم تزل عليا، ولكن هذا الفساد من حيث الإيهام واللبس فيه نظر؛ لأنّ سياق الآية يمنع ذلك أصلًا، فسياقها يدل على أنّ كلمة الكفر -وهي الشرك بالله من عبادة الأصنام والأوثان-

=

(١) ينظر: الفراء، "معاني القرآن"، ١:٤٢٨؛ والأخفش، "معاني القرآن"، ١:٣٥٨، والطبري، "جامع البيان"، ١١:٤٦٧، والنحاس "إعراب القرآن"، ٢:١١٩؛ ومكي، "الهداية"، ٤:٣٠٠٣؛ و"المشكل" له، ٣١٤؛ والحسين بن مسعود البغوي. "معالم التنزيل في تفسير القرآن". تحقيق محمد عبد الله النمر وآخرين. (ط٤، دار طيبة للنشر والتوزيع،١٤١٧هـ - ١٩٩٧م). ٢:٣٥٣؛ والزمخشري، "الكشاف"، ٢:٢٧٢؛ وابن عطية، "المحرر"، ٢:٣٦؛ والباقولي، "الجواهر"، ١:٣٥٦؛ والعكبري، "التبيان"، ٢:٦٤٥؛ والهمذاني، "الفريد"،٣:٢٦٩؛ والقرطبي، "الجامع"، ٨:١٤٩؛ وأبو حيان، "البحر"، ٥:٤٢٢؛ والسمين، "الدر"، ٦:٥٢.

(٢) ينظر: الأنباريّ، "البيان"، ١:٤٠٠.

(٣) ينظر: مكي بن أبي طالب. "الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره وأحكامه وجمل من فنون علومه". تحقيق: جموعة رسائل جامعية بإشراف د. الشاهد البوشيخي. (ط١، جامعة الشارقة: كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م). ٤:٣٠٠٣؛ و"المشكل" له، ٣١٤.

كانت منتشرة وعالية في الأرض، وكانت كلمة الله –وهي كلمة التوحيد المراد بها دين الإسلام[١]– غير منتشرة في الأرض ولم تكن عالية، فدحض الله الكفّار وأهلكم؛ فصارت كلمة الله في الأرض عالية، وكلمة الكفار سافلة؛ لذا يصحّ مجيء (جعل) بمعنى التصيير الدال على الانتقال من صفة إلى صفة أخرى، ويشهد لصحة ذلك حديث النبي صلى الله عليه وسلم حين سئل عن الرجل يقاتل شجاعةً، ويقاتل حَمية، ويقاتل رياءً، أي ذلك في سبيل الله؟ فقال رسول الله –صلى الله عليه وسلم–: "من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا، فهو في سبيل الله عز وجل"[٢]، وقراءة أبيّ بن كعب: {وجعل كلمته هي العليا}[٣]، والأصل في القراءات توافقها في المعنى[٤].

وقد ردّ السمين على من اعترض على فساد معنى قراءة النصب بأنه حمل معنى (جعل) في الآية على التصيير الدالّ على الضد الخالص، وهذا غير صحيح، وإنّما هو بمعنى التصيير الدالّ على الانتقال من صفة إلى صفة أخرى[٥]، ولكن هذا الرد من السمين غير واضح؛ لأنّ أبا البركات الأنباريّ وغيره ينازعون أصلا في دلالة التصيير

(١) ينظر: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي. "معترك الأقران في إعجاز القرآن". (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م). ٣٩٧:٣.

(٢) ينظر: محمد بن إسماعيل البخاري. "صحيح البخاري". تحقيق جماعة من العلماء. (ط١، بيروت: دار طويق النجاة، ١٣٢٢هـ). ٣٤:٣.

(٣) ينظر: ابن عطية، "المحرر" ٣٦:٣.

(٤) ينظر: عثمان بن عمر ابن الحاجب. "الإيضاح في شرح المفصل". تحقيق د. إبراهيم عبد الله. (ط١، دمشق: دار سعد الدين، ١٤٢٥هـ–٢٠٠٥م). ٢٨٩:١؛ والسمين، "الدر"، ٥٥:٣، ٢٥٣:١٠؛ والسيوطي، "الإتقان"، ٢٥٣:١.

(٥) ينظر: السمين، "الدر"، ٥٣:٦.

على التحويل والانتقال، ولو أنّ السمين استدل عليهم بسياق الآية لاتّضح ردّه ولصح المعنى في الآية فضلا عن أنّه لو قيل بأنّ (جعل) جاءت في الآية بمعنى (وضع) لصح فيها المعنى أيضًا؛ إذ إنّ من معاني (جعل) في اللغة أنّها بمعنى (وضع) [(١)]، ولكن هذا القول تدفعه الصناعة النحوية؛ لما يلزم عن مجيء (جعل) بمعنى (وضع) أن تكون متعدية لواحد، فيكون إعراب {السّفلى} حالا، وهذا لا يصح؛ لأنّ الأصل في الحال ألا تكون جامدة ولا معرفة[(٢)].

وقد ضعّف بعضهم قراءة النصب أيضًا من حيث الصناعة النحوية بأمرين:

الأمر الأول: أنّ فيها وضع الظاهر موضع المضمر، وهذا ضعيف؛ لأنّ الأصل أن يقال: وكلمته هي العليا لا أن يقال: وكلمةَ الله هي العليا[(٣)]، ولكن هذا الأمر ليس على إطلاقه؛ لأنّ وضع الظاهر موضع المضمر يكون ضعيفا بشرط إن كان في غير موضع التعظيم والتفخيم، والآية جاءت على التفخيم والتعظيم، كقوله تعالى: ﴿إذا زلزلت الأرض زلزالها وأخرجت الأرض أثقالها﴾ [الزلزلة:١-٢]، وهذا من أعلى سنام البلاغة والفصاحة[(٤)].

الأمر الثاني: أنّ (كلمةَ الله) أكّدت بضمير الرفع (هي)، وهذا ضعيف، وإنّما

---

(١) ومنه جعل الشيء جعلا، أي: وضعه. ينظر: محمّد مرتضى الزبيدي. "تاج العروس من جواهر القاموس". تحقيق عبد الستار فراج وآخرين. (ط١، الكويت: وزارة الإعلام، ١٣٨٥هـ - ١٤٢٢هـ -١٩٦٥م - ٢٠٠١م). ٢٠٦:٢٨.

(٢) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ٧٦:٢؛ وابن مالك، "شرح التسهيل"، ٣٢٦:٢؛ وأبو حيان، "التذييل"، ٣٠:٩؛ والأنباريّ، "أسرار العربية"، ١٧٩.

(٣) ينظر: الفراء، "معاني القرآن"، ٤٣٨:١؛ ومكي، "الهداية"، ٣٠٠٤:٤، و"المشكل" له، ٣١٤؛ والعكبري، "التبيان"، ٦٤٥:٢؛ والهمذاني، "الفريد"، ٢٦٩:٣.

(٤) ينظر: النحاس، "إعراب القرآن"، ١١٩:٢؛ والسمين، "الدر"، ٥٣:٦؛ وابن عقيل، "المساعد"، ٢٢٩:١.

يؤكّد الاسم الظاهر المنصوب بضمير النصب (إيّاها)، ولكنّ هذا الأمر غير صحيح؛ لأنّ ضمير الرفع (هي) جاءت في الآية للفصل لا للتأكيد؛ لأنّ الضمير لا يؤكّد الاسم الظاهر(١).

٢.إنّ ترجيح أبي البركات الأنباريّ قراءة الرفع على قراءة النصب اعتمادا على صحة معناها وقراءة أكثر القرّاء بها فيه نظر؛ لما يلي:

أولا: أنّ المفاضلة بين القراءات ولا سيما المتواترة من حيث المعنى مخالف للأصل؛ لأنّ الأصل في القراءات اتّفاقها في المعنى فضلا عن أنّ الاستدلال بقراءة أكثر القراء لا يعدّ دليلًا على صحة معنى قراءة الرفع وفصاحته على قراءة النصب، وإنما يعدّ دليلًا على قوّة ثبوت تلك القراءة من حيث السند فقط(٢)، لا من حيث المعنى.

ثانيا: أنّ القول بأنّ معنى قراءة الرفع صحيح وغير ملبس؛ لأنّ كلمة الله لا تزال عالية يلزمهم أن يقولوا بأنّ كلمة الكفر لا تزال سافلة، ولكنّهم لم يقولوا بذلك، بل قالوا بالتصيير والانتقال فيها، وهذا من التناقض، لكنّ المعنى العام يدلّ على علوّ كلمة الله، وأنّ كلمة الكفر سافلة.

وبناء على ما سبق يترجح لدى الباحث عدم صحة ما ذهب إليه أبو البركات الأنباريّ من فساد المعنى في توجيه إعراب جملة (وكلمةَ الله) معطوفة على (كلمة الذين كفروا السفلى) في قراءة النصب في هذه المسألة.

المسألة الثالثة: موقفه من تعلّق ﴿إذ﴾ الظرفية بـ﴿مقْتِكُمْ﴾ في قوله تعالى:

(١) ينظر: الزمخشري، "المفصل"، ١٤٦؛ وابن يعيش، "شرح المفصل"، ٢٢:٢، والسمين، "الدر"، ٥٣:٦.

(٢) ينظر: عبد الرحمن بن محمد الأنباريّ. "لمع الأدلة". تحقيق سعيد الأفغاني. (ط٢، دار الفكر، ١٩٧١م). ١٣٦.

﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ﴾ [غافر: ١٠]

يُحتمل في متعلّق ﴿إذ﴾ الظرفية أربعة أوجه:

الوجه الأول: أنها متعلّقة بـ(لمقت الله)، والمعنى: لمقت الله إياكم في الدّنيا حين دعيتم إلى الإيمان فكفرتم أكبر من مقتكم أنفسكم في الآخرة.

والوجه الثاني: أنها متعلّقة بـ(مقْتِكم)، والمعنى: لمقت الله إياكم في الآخرة أكبر من مقتكم أنفسكم في الدنيا حين دعيتم إلى الإيمان فكفرتم.

والوجه الثالث: أنها متعلّقة بـ(تدعون)، والمعنى: لمقت الله إياكم في الدّنيا حين دعيتم إلى الإيمان فكفرتم أكبر من مقتكم أنفسكم في الآخرة.

والوجه الرابع: أنها متعلّقة بفعل محذوف تقديره: (مقَتَكم)، والمعنى: لمقت الله إياكم أكبر من مقتكم أنفسكم، مقَتَكم حين دعيتم إلى الإيمان فكفرتم، أو تقديره: (اذكروا)، والمعنى: لمقت الله إياكم في الآخرة أكبر من مقتكم أنفسكم، اذكروا حين دعيتم إلى الإيمان فكفرتم(١).

وردّ أبو البركات الأنباريّ من حيث المعنى الوجه الثاني؛ لفساد معناه؛ لأنّهم لم يمقتوا أنفسهم في الدنيا، وإنّما دُعوا إلى الإيمان فيها، ولكنّهم مقتوا أنفسهم في الآخرة

(١) ينظر: الفارسي، "الحجة"، ٥:٢٢٦؛ و"الإغفال" له، ٢:٤٢؛ وابن جني، "الخصائص"، ٣:٢٥٩؛ ومكي، "المشكل"، ٥٨٧؛ وتاج القراء، "غرائب التفسير"، ٢:١٠٢٧؛ وابن عطية، "المحرر"، ٤:٥٤٩؛ والباقولي، "الكشف"، ٢:١١٧٤؛ و"الجواهر" له، ٢:١٠٨١؛ والعكبري، "التبيان"، ٢:١١١٦؛ والهمذاني، "الفريد"، ٥:٤٧٨؛ وابن الحاجب، "أمالي ابن الحاجب"، ١:١٤١؛ وأبو حيان، "البحر"، ٩:٢٤٠؛ والسمين، "الدر"، ٩:٤٦١؛ وابن هشام، "المغني"، ٦٩٩؛ والألوسي، "روح المعاني"، ١٢:٣٠٤.

عند دخولهم النار[١]، وهذا التعليل ذكره أبو علي الفارسي وابن جني ومكي وتاج القراء والباقولي[٢].

المناقشة والترجيح:

١.إنّ فساد المعنى عند أبي البركات الأنباريّ في تعلّق ﴿إذ﴾ الظرفية بـ{مقْتِكم} وجيه؛ إذ إنّه يلزم عنه أنّ الكفّار مقتوا أنفسهم وقت دعوتهم إلى الإيمان، وهذا غير صحيح عقلا؛ لأنّهم كانوا لكفرهم وعدم إيمانهم محبّين ومستمسكين، وإنّما مقتوا أنفسهم في الآخرة حين دخلوا النار إلا أنّ ابن الحاجب ردّ فساد هذا المعنى بأمرين[٣]:

الأمر الأول: أنّه على سبيل التأويل بالمجاز، وذلك بإنزال السبب –وهو كفرهم بالدعوة إلى الإيمان– منزلة المسبب وهو مقتهم لأنفسهم؛ لقيام الحجة عليهم وتحقق ما توعّدوا به من العذاب جزاء كفرهم وعدم إيمانهم، ووافقه البيضاوي والشهاب الخفاجي[٤]، ولكنّ الباحث يرى أنّ التأويل بالمجاز يخرج دلالة (إذ) من معنى الظرفية إلى السببية، والأصل في الكلام حمله على الحقيقة لا على المجاز فضلا عن أن المعنى يصير مقلوبا، والأصل في الكلام حمله على ظاهره من غير تقديم ولا تأخير.

(١) ينظر: الأنباريّ، "البيان"، ٣٢٩:٢.

(٢) ينظر: الفارسي، "الحجة"، ٢٢٦:٥؛ و"الإغفال" له، ٤٢:٢؛ و"الشيرازيات" له،٦١٧؛ وابن جني، "الخصائص"، ٢٥٩:٣؛ ومكي، "المشكل"، ٥٨٧؛ وتاج القراء، "غرائب التفسير"، ١٠٢٧:٢؛ والباقولي، "الكشف"، ١١٧٤:٢؛ و "الجواهر" له، ١٠٨١:٢.

(٣) ينظر: ابن الحاجب، "أمالي ابن الحاجب"، ١٤١:١.

(٤) ينظر: عبد الله بن عمر البيضاوي. "أنوار التنزيل وأسرار التأويل". تحقيق محمد عبد الرحمن المرعشلي. (ط١، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤١٨هـ). ٥٣:٥؛ والخفاجي، "عناية القاضي"، ٣٦٠:٧.

والأمر الثاني: أنّ المراد بـ(أنفسكم) أمثالكم من المؤمنين؛ فيكون الكفار مقتوا المؤمنين حين دعوهم للإيمان، فلم يمقتوا بعضهم بعضا، ولكن سياق الآية يخالف ذلك فضلا عن أنّ هذا المعنى فيه تكلّف وبعد لا يخفى(١).

٢. إنّ تعلّق ﴿إذ﴾ الظرفية بـ(المصدر) {لمقت الله} صحيح من حيث المعنى إلا أنّ أبا البركات الأنباريّ رد هذا الوجه من حيث الصناعة؛ لأنّه لا يصح الفصل بين المصدر الموصول ومعموله بفاصل أجنبي وهو الخبر (أكبر)، فلا يُخبر عن المصدر الذي بقي من معموله بقية(٢)، وهو اعتراض وجيه؛ لأنّ معمول المصدر بمنزلة الصلة من الموصول، فلا يفصل بينهم بفاصل مطلقًا(٣)، ولكن بعض النحويين أجاز الفصل بينهما في مسألتين:

الأولى: إن كان الفاصل الظرفَ والجار والمجرور؛ لأنه يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرها، وهذا ما ذهب إليه الكوفيون وابن الحاجب(٤).

والثانية: إن كان المصدر غير موصول؛ لأنّه يستباح فيه ما لا يستباح في المصدر الموصول، وهذا ما ذهب إليه ابن مالك والرضي وأبو حيان وابن عقيل(٥).

وهاتان المسألتان مما لم يتفق عليه النحاة، والأولى في توجيه إعراب القرآن الكريم

---

(١) ينظر: الألوسي، "روح المعاني"، ١٢:٣٠٤.

(٢) ينظر: الأنباريّ، "البيان"، ٢:٣٢٩.

(٣) ينظر: الفارسي، "الإيضاح"، ١٤٢؛ وعبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني. "المقتصد في شرح الإيضاح". تحقيق: كاظم بحر المرجان. (بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م). ١:٥٥٧؛ وابن عقيل، "المساعد"، ٢:٢٣٢.

(٤) ينظر: ابن الحاجب، "أمالي ابن الحاجب"، ١:١٤١؛ والسيوطي، "الهمع"، ١:٣٤٢.

(٥) ينظر: ابن مالك، "شرح التسهيل"، ٣:١١٤؛ والرضي، "شرح الكافية"، ٢:٤٠٦؛ وأبو حيان "التذييل"، ١١:٧٧؛ وابن عقيل، "المساعد"، ٢:٢٣٣.

توجيهه على ما لا خلاف فيه[١].

٣.إنّ تعلّق ﴿إذ﴾ الظرفية بـ{تدعون} صحيح من حيث المعنى إلا أنّ أبا البركات الأنباريّ رد هذا الوجه من حيث الصناعة؛ لأنّ (إذ) تضاف إلى ما بعدها، وما بعدها مضاف إليه، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف[٢]، وهو اعتراض وجيه؛ لأنّ المضاف إليه حلّ محل التنوين من المضاف، فهو بمنزلة جزء من أجزاء المضاف[٣]، ومن ثمّ لا يصح أن يعمل المضاف إليه في المضاف بلا خلاف[٤].

٤.إنّ تعلّق ﴿إذ﴾ الظرفية بفعل محذوف تقديره: (مقَتَكم) أي: مقَتَكم حين دعيتم إلى الإيمان فكفرتم أو تقديره: (اذكروا) أي: اذكروا حين دعيتم إلى الإيمان فكفرتم، وهذا الوجه هو الذي رجّحه أبو البركات الأنباريّ من حيث المعنى والصناعة[٥]، وهو كما قال؛ لأنّه لا بد من تقدير محذوف لتصح الصناعة إلا أنّ الأصل في تقدير المحذوف أن يكون من لفظ المذكور مهما أمكن[٦]، فيكون الراجح تقدير الفعل (مقَتَكم) على (اذكروا)، وهذا التقدير هو الذي رجحه الجمهور[٧].

---

(١) ينظر: أبو حيان، "البحر"، ٢:٥٢١، ٤: ٨٨،١٣٦؛ والسمين، "الدر"، ١٠:٢٧٨.

(٢) ينظر: الأنباريّ، "البيان"، ٢:٣٢٩؛ و"منثور الفوائد" تحقيق د. حاتم صالح الضامن. (ط١، بيروت: دار الرائد العربي، ١٤٢٠هـ– ١٩٩٠م). ٧٢.

(٣) ينظر: ابن الشجري، "الأمالي"، ١:٢٦٨.

(٤) ينظر: ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد. "شرح المقدمة المحسبة". تحقيق خالد عبدالكريم. (ط١، الكويت: المطبعة العصرية، ١٩٧٧م). ١:١٨٢.

(٥) ينظر: الأنباريّ، "البيان"، ٢:٣٢٩؛ و"منثور الفوائد" له، ٧٢.

(٦) ينظر: ابن هشام، "المغني"، ٨٠٤.

(٧) ينظر: الفارسي، "الحجة"، ٥:٢٢٦؛ والفارسي، ٢:٤٢؛ و"الشيرازيات" له، ٦١٧؛ وابن =

وبناء على ما سبق يترجح لدى الباحث صحة ما ذهب إليه أبو البركات الأنباريّ من فساد المعنى في تعلّق ﴿إذ﴾ الظرفية بـ{مقْتِكم} في هذه المسألة.

المسألة الرابعة: موقفه من تعلّق ﴿يومَ﴾ بـ﴿لقادرٌ﴾ في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ﴾ [الطارق:٩]

يُحتمل في إعراب ﴿يومَ﴾ إعرابان:

الإعراب الأول: أنّه ظرف زمان، وفي متعلّقه أربعة أوجه:

الوجه الأول: أن يكون متعلّقًا بالمصدر {رجْعه}، والضمير في (رجعه) يعود على الإنسان، والمعنى: إنّ الله على رجْع الإنسان يوم تبلى السرائر لقادر.

والوجه الثاني: أن يكون متعلّقًا بفعل محذوف تقديره: (يرجعه)، دل عليه قوله: {رجْعه}، والضمير في (رجعه) يعود على الإنسان، والمعنى: إنّ الله على رجع الإنسان لقادر يرجعه يوم تبلى السرائر.

والوجه الثالث: أن يكون متعلّقًا باسم الفاعل {لقادر}، والضمير في (رجعه) يعود على الإنسان، والمعنى: إنّ الله لقادر يوم تبلى السرائر على رجع الإنسان.

والوجه الرابع: أن يكون متعلّقًا باسم الفاعل {لقادر}، والضمير في (رجعه) يعود على الماء، والمعنى: إنّ الله لقادر يوم تبلى السرائر على رجْع الماء في الصلب.

الإعراب الثاني: أنّه مفعول به بفعل محذوف تقديره: (اذكر)، والضمير في (رجعه) يعود على الماء، والمعنى: إنّ الله على إرجاع الماء في الصلب لقادر، واذكر يوم تبلى

=

جني، "الخصائص"، ٣:٢٥٩؛ وتاج القراء، "غرائب التفسير"، ٢:١٠٢٧؛ وابن عطية، "المحرر"، ٤:١٣٩؛ والباقولي، "الكشف"، ٢:١١٧٤؛ و"الجواهر" له، ٢:١٠٨١؛ والعكبري، "التبيان"، ٢:١١١٦؛ والهمذاني، "الفريد"، ٥:٤٧٨؛ وابن الحاجب، "أمالي ابن الحاجب"، ١:١٤١؛ وأبو حيان، "البحر"، ٩:٢٤٠؛ والسمين، "الدر"،٩:٤٦١؛ وابن هشام، "المغني"، ٦٩٩؛ والألوسي، "روح المعاني"، ١٢:٣٠٤.

السرائر[١].

ورد أبو البركات الأنباريّ من حيث المعنى الوجه الثالث والرابع؛ لفساد معناهما؛ لما يلزم عنه في الوجه الثالث من تحديد قدرة الله بوقت معين، وقدرة الله عامة لا محددة بوقت[٢]، وهذا التعليل ذكره ابن جني والباقولي[٣]؛ ولما في الوجه الرابع من عدم دلالة السياق على الإخبار بقدرة الله على رد الماء في الصلب يوم القيامة [٤]، وهذا التعليل ذكره مكي [٥].

المناقشة والترجيح:

١.إنّ فساد المعنى عند أبي البركات الأنباريّ في تعلّق ﴿يومَ﴾ بـ{لقادر} في الوجه الثالث بحجة أنّ فيه إيهامًا بأنّ قدرة الله مخصصة بوقت معين، وقدرة الله عامة

(١) ينظر: الحسن بن أحمد الفارسي. "المسائل الشيرازيات". تحقيق حسن هنداوي، (ط١، الرياض: كنوز إشبيليا، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م). ٦١٧؛ وابن جني، "الخصائص"، ٢:٤٠٤؛ ومكي، "المشكل"، ٧٦٦، والمجاشعي، "النكت"، ٥٥٠، وتاج القراء، "غرائب التفسير"، ١٣٢٨:٢؛ والزمخشري، "الكشاف"، ٧٣٦:٤؛ وابن عطية، "المحرر"، ٤٦٦:٥؛ والباقولي، "الكشف"، ١٤٤٨:٣؛ و"الجواهر" له، ١٠٨٢:٢؛ و"الاستدراك" له، ٦١٩؛ وابن الأثير، "البديع"، ٥٢٤:١؛ والعكبري، "التبيان"، ١٢٨١:٢؛ والهمذاني، "الفريد"، ٣٧٨:٦؛ وأبو حيان، "البحر"، ٤٥٢:١٠؛ والسمين، "الدر"، ٧٥٥:١٠؛ وابن هشام، "المغني"، ٧٠٠؛ والألوسي، "روح المعاني"، ٣١٠:١٥.

(٢) ينظر: الأنباريّ، "البيان"، ٥٠٧:٢.

(٣) ينظر: ابن جني، "الخصائص"، ٤٠٤:٢؛ والباقولي، "الكشف"، ١٤٤٨:٣؛ و"الجواهر" له، ١٠٨٢:٢؛ و"الاستدراك على أبي علي في الحجة". تحقيق د.محمد الدالي. (ط١، الكويت: مكتبة البابطين المركزية، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م). ٦١٩.

(٤) ينظر: الأنباريّ، "البيان"، ٥٠٧:٢.

(٥) ينظر: مكي، "المشكل"، ٥٨٧.

لا خاصة فيه نظر؛ لأنّه لا يخفى بالدليل الخارجي أنّ الله سبحانه قادر في كل وقت وفي كل زمان، قال تعالى: ﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرۡجِعُكُمۡۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ﴾ [هود:٤]، ﴿أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَلَمۡ يَعۡيَ بِخَلۡقِهِنَّ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحۡۧيَ ٱلۡمَوۡتَىٰۚ بَلَىٰٓۚ إِنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾ [الأحقاف:٣٣]، وإنما خص قدرته سبحانه وتعالى في هذا اليوم؛ لأنه اليوم العظيم الذي أنكره الكفار ولم يؤمنوا به، وهذا كقوله تعالى: ﴿وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِّلَّهِ﴾ [الإنفطار:٢]، و﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة:٤]، والأمر والملك لله في يوم القيامة وفي غير يوم القيامة؛ فتخصيص قدرته سبحانه في ذلك اليوم العظيم يدل من باب أولى على قدرته في غيره، وإلى هذا ذهب أبو علي الفارسي وابن عطية [(١)] ؛ ولكنّ أبا علي خالف ما ذهب إليه في هذه الآية في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾[الأنعام:١٢٤]، فقد ردّ إعراب (حيث) ظرفًا؛ لفساد معنى الظرفية فيها، لما يلزم من تخصيص علم الله بمكان معين، والله سبحانه لا يوصف بهذا[(٢)]، وهذا فيه نظر؛ لأنّه لا يخفى بالدليل الخارجي أنّ علم الله سبحانه مطلق واسع غير مخصص ولا مقيد، قال تعالى: ﴿وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَيءٍ عِلمًا﴾ [الأعراف:٨٩]، ﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحجرات:١٦]، فتخصيص علمه سبحانه بمكان معين يدل من باب أولى على علمه بغيره.

٢. إنّ فساد المعنى عند أبي البركات الأنباريّ في تعلّق ﴿يومَ﴾ بـ{لقادر} في الوجه الرابع وجيه؛ لأنّ السياق كما أشار أبو البركات لا يدل على أن المراد من الآية بيان قدرة الله على رجع الماء في الصلب يوم القيامة، ويؤيد ما ذهب إليه أبو البركات ما يلي:

(١) ينظر: الفارسي، "الشيرازيات"، ٦١٧؛ وابن عطية، "المحرر"، ٥:٤٦٦.

(٢) ينظر: الفارسي، "الحجة"، ٣:٢٤٤.

أولا: أنّ رجع الماء في الصلب ليس فيه شيء سوى إثبات القدرة لله، وهذا أمر لم ينكره الكفّار في حين أنّ رجع الإنسان بعد الموت هو الذي أنكره الكفار؛ لأنّهم لا يؤمنون بالبعث والنشور يوم القيامة، وعليه جاءت آيات كثيرة في هذه القضية الإيمانية منها: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ﴾ [الحج:٥]، ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾ [يس:٧٧-٧٩]، و﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ وَذَلِكَ عَلَى اللهِ يَسِيرٌ﴾ [التغابن:٨].

ثانيا: أن هذا المعنى (رجع الماء في الصلب) يخالف المعهود في طريقة القرآن في البيان وهي الاستدلال بالمبدأ على المعاد فضلا عن أنه لم يأت له نظير واحد في القرآن الكريم، والأصل حمل معاني كلام الله على الغالب من أسلوب القرآن ومعهود استعماله.

ثالثا: أن الأصل في الضمير إعادته إلى المحدّث عنه، والمحدّث عنه في الآيات السابقة هو الإنسان، ويدل عليه قوله تعالى: (فماله من قوة ولا ناصر)، وهذا الضمير عائد للإنسان لا للماء فضلا عن أنّ الأولى في الضمائر توحيد مرجعها في السياق الواحد لا تفريقها[١].

٣.إنّ تعلّق ﴿يوم تبلى السرائر﴾ بالمصدر{رجْعه} صحيح من حيث المعنى إلا أنّ أبا البركات الأنباريّ ردّ هذا الوجه من حيث الصناعة؛ لأنّه لا يصح الفصل بين

(١) ينظر: محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن القيم. "التبيان في أيمان القرآن". تحقيق عبد الله بن سالم البطاطي. (ط٤، الرياض: دار عطاءات العلم– بيروت: دار ابن حزم، ١٤٤٠هـ – ٢٠١٩م). ١٦٥؛ والحربي، "قواعد الترجيح"،١:١٥٧، ٢: ٢٣٢، ٢٤١.

المصدر (رجعه) ومعموله بفاصل أجنبي وهو (لقادر)[١]، وهو اعتراض وجيه؛ لأنّه لا يُخبر عن المصدر قبل تمام صلته[٢]، فمعمول المصدر بمنزلة الصلة من الموصول، فلا يفصل بينهم بفاصل مطلقًا[٣]، ولكن بعض النحويين أجاز الفصل في الظرف والجار والمجرور؛ لأنه يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرها، وفي المصدر غير موصول؛ لأنّه يستباح فيه ما لا يستباح في المصدر الموصول[٤]، إلا أنّ ذلك ليس محل اتفاق بين النحويين كما سبق بيانه؛ لأنّ الأولى في توجيه إعراب القرآن الكريم توجيهه على ما لا خلاف فيه[٥].

٤. إنّ تعلّق ﴿يوم تبلى السرائر﴾ بفعل محذوف تقديره: (يُرجعه) كما ذهب إليه أبو البركات الأنباريّ صحيح من حيث المعنى والصناعة، فمن حيث المعنى فهو القول الذي يدل عليه سياق الآيات من أنّ الله على رجع الإنسان يوم تبلى السرائر لقادر، ومن حيث الصناعة فإنه لا خلاف في هذا التوجيه بين النحويين، وما لا خلاف فيه مقدم على ما فيه خلاف، وإن كان يخدش هذا التوجيه ما فيه من حاجة إلى التقدير، والأصل في الكلام عدم التقدير إلا أنّ هذا التقدير لا بدّ منه ليستقيم به المعنى، فيكون التقدير: إنه على رجعه لقادر يرجعه يوم تبلى السرائر.

---

(١) ينظر: الأنباريّ، "البيان"، ٣٢٩:٢؛ وأيضًا: "منثور الفوائد" له، ٧٢.

(٢) ينظر: ابن مالك، "شرح الكافية"، ١٠٢٠:٢.

(٣) ينظر: الفارسي، "الإيضاح"؛ ١٤٢؛ والجرجاني، "المقتصد"، ٥٥٧:١؛ وابن عقيل، "المساعد"، ٢٣٢:٢.

(٤) ينظر: ابن الحاجب، "أمالي ابن الحاجب"، ١٤١:١؛ وابن مالك، "شرح التسهيل"، ١١٤:٣؛ والرضي، "شرح الكافية"، ٤٠٦:٢؛ وأبو حيان "التذييل"، ٧٧:١١؛ وابن عقيل، "المساعد"، ٢٣٣:٢؛ والسيوطي، "الهمع"، ٣٤٢:١؛

(٥) ينظر: أبو حيان، "البحر"، ٥٢١:٢، ٤: ٨٨، ١٣٦؛ والسمين، "الدر"، ٢٧٨:١٠.

٥.إنّ تعلّق ﴿يوم تبلى السرائر﴾ بفعل محذوف تقديره: (اذكر) كما ذهب إليه أبو البركات الأنباريّ فيه نظر من حيث الصناعة والمعنى، فمن حيث الصناعة فإنّ في هذا التوجيه حذفًا وتقديرًا، والأصل في الكلام عدم الحذف والتقدير[١]، ومن حيث المعنى فإن سياق الآيات كلها يتمحور عن الإنسان؛ إذ هو المحدث عنه كما سبق بيان ذلك.

وبناء على ما سبق يترجح لدى الباحث صحة ما ذهب إليه أبو البركات الأنباريّ من فساد المعنى في تعلّق ﴿يوم تبلى السرائر﴾ بـ{لقادر} في الوجه الرابع، وعدم صحة ما ذهب إليه في الوجه الثالث.

(١) ينظر: الأنباريّ، "أسرار العربية"، ١٢٤؛ والحربي، "قواعد الترجيح"، ٢:٧٣.

الخاتمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد:

فهذه أهم النتائج التي توصّل إليها البحث، وهي:

١. اهتمام أبي البركات الأنباريّ ببيان فساد المعنى في إعراب المفردات والجمل وأشباهها في القرآن الكريم في كتابه (البيان في غريب إعراب القرآن).

٢. لم يذكر أبو البركات الأنباريّ أسماء العلماء السابقين الذين تأثّر بهم مباشرة أو نقل عنهم في مسائل فساد المعنى في التوجيه الإعرابي، وقد ظهر تأثّره الضمني بسيبويه وأبي علي الفارسي وابن جني والباقولي ومكي بن أبي طالب وابن عطية، وإن كان تأثّره بمكي أكثر من غيره، ومع ذلك لم يصرّح بأسمائهم.

٣. لم يسلم فساد المعنى عند أبي البركات الأنباريّ من اختلاف النحاة وغيرهم فيه، وذلك في المسائل الآتية:

- إعراب ﴿يَوْمًا﴾ ظرف زمان.
- إعراب ﴿وَصَدٌّ﴾ معطوف على ﴿كبيرٌ﴾ أو أنه مبتدأ وخبره محذوف.
- إعراب جملة ﴿خَلَقْنَاهُ﴾ صفة في قراءة من قرأ برفع (كلّ).
- تعلّق ﴿إذ﴾ الظرفية بـ﴿مقْتِكُمْ﴾.
- تعلّق ﴿يومَ﴾ بـ﴿لقادرٌ﴾.

٤. أسباب فساد المعنى عند أبي البركات الأنباريّ أربعة، وهي:

- مخالفة المعنى للسياق.
- استحالة المعنى عقلا.
- إيهام المعنى والتباسه بغيره.
- مخالفة المعنى للعقيدة.

٥.وافق البحث صحة ما ذهب إليه أبو البركات الأنباريّ من فساد المعنى في المسائل الآتية:

- إعراب ﴿أنْ ينكحَ﴾ مفعولا به للفعل (يستطيع).
- إعراب ﴿رزقا﴾ مفعولا مطلقًا
- إعراب ﴿وَصَدٌّ﴾ معطوف على ﴿كبيرٌ﴾ أو أنه مبتدأ وخبره محذوف.
- إعراب ﴿أو يرسلَ﴾ مصدرًا معطوفا على المصدر المؤول ﴿أنْ يكلمه الله﴾.
- تعلّق ﴿إذ﴾ الظرفية بـ﴿مقْتِكُمْ﴾.
- تعلّق ﴿يومَ﴾ بـ﴿لقادرٌ﴾ في الوجه الخامس.

٦.لم يوافق الباحث ما ذهب إليه أبو البركات الأنباريّ من فساد المعنى في المسائل الآتية:

- إعراب جملة ﴿خَلَقْنَاهُ﴾ صفة في قراءة من قرأ برفع (كلّ).
- إعراب جملة ﴿وَكَلِمَةَ ٱللَّهِ هِيَ ٱلْعُلْيَا﴾ بالنصب معطوفة على الجملة التي قبلها.
- تعلّق ﴿يومَ﴾ بـ﴿لقادرٌ﴾ في الوجه الثالث.

٧.تفرّد أبو البركات الأنباريّ بذكر سبب فساد المعنى في المسألة الآتية، وهي:

- إعراب ﴿أنْ ينكحَ﴾ مفعولا به للفعل (يستطيع).

٨.يوصي الباحث بإفراد هذا الموضوع برسالة علمية تستقصي جميع مسائل الأعاريب المفسدة للمعنى عند أبي البركات الأنباريّ في كتابه "البيان في غريب إعراب القرآن".

والحمد لله أوّلًا وآخرًا، وصلى الله على نبيّنا محمدٍ وآله وصحبه.

المصادر والمراجع

ابن الأثير، المبارك بن محمد. "البديع في علم العربية". تحقيق د. فتحي أحمد علي الدين. (ط١، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٢٠هـ).

الأخفش، سعيد بن مسعدة. "معاني القرآن". تحقيق د. هدى قراعة، (ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١١هـ- ١٩٩٠م).

الألوسي، محمود بن عبد الله. "روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني". تحقيق علي عبد الباري عطية، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م).

الأنباريّ، عبد الرحمن بن محمد. "أسرار العربية". (ط١، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٠م).

الأنباريّ، عبد الرحمن بن محمد. "البيان في غريب إعراب القرآن". تحقيق د.طه عبد الحميد، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م).

الأنباريّ، عبد الرحمن بن محمد. "لمع الأدلة". تحقيق سعيد الأفغاني. (ط٢، دار الفكر، ١٩٧١م).

الأنباريّ، عبد الرحمن بن محمد. "منثور الفوائد". تحقيق د. حاتم صالح الضامن. (ط١، بيروت: دار الرائد العربي، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٠م).

ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد. "شرح المقدمة المحسبة". تحقيق خالد عبدالكريم. (ط١، الكويت: المطبعة العصرية، ١٩٧٧م).

البخاري، محمد بن إسماعيل. "صحيح البخاري". تحقيق جماعة من العلماء. (ط١، بيروت: دار طويق النجاة، ١٣٢٢هـ).

البغوي، الحسين بن مسعود. "معالم التنزيل في تفسير القرآن". تحقيق محمد عبد الله النمر وآخرين. (ط٤، دار طيبة للنشر والتوزيع، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م).

تاج القراء، محمود بن حمزة. "غرائب التفسير وعجائب التأويل". (جدة: دار القبلة للثقافة الإسلامية- بيروت: مؤسسة علوم القرآن).

الباقولي، علي بن الحسن. "جواهر القرآن ونتائج الصنعة". تحقيق د.محمد الدالي. (ط١، دمشق: دار القلم، ١٤٤٠هـ-٢١١٩م).

الباقولي، علي بن الحسن. "الاستدراك على أبي علي في الحجة". تحقيق د.محمد الدالي. (ط١، الكويت: مكتبة البابطين المركزية، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م).

الباقولي، علي بن الحسن. "كشف المشكلات وإيضاح المعضلات". تحقيق د. محمد الدالي. (ط١، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٩٥م).

البيضاوي، عبد الله بن عمر بن محمد. "أنوار التنزيل وأسرار التأويل". تحقيق محمد عبد الرحمن المرعشلي. (ط١، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤١٨هـ).

الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد. "المقتصد في شرح الإيضاح". تحقيق: كاظم بحر المرجان. (بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م).

ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، "النشر في القراءات العشر". تحقيق علي محمد الضباع. (المطبعة التجارية الكبرى).

ابن جني، عثمان بن جني. "الخصائص". تحقيق محمد النجار، (دار الكتب المصرية).

ابن جني، عثمان بن جني. " المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها". تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين. (القاهرة: وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٣٨٦هـ- ١٩٦٦م).

ابن الحاجب، عثمان بن عمر. "أمالي ابن الحاجب". تحقيق فخر قدارة. (الأردن: دار عمار، بيروت: دار الجيل، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م).

ابن الحاجب، عثمان بن عمر. "الإيضاح في شرح المفصل". تحقيق د. إبراهيم عبد الله. (ط١، دمشق: دار سعد الدين، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م).

ابن الحاجب، عثمان بن عمر. "الكافية في علم النحو". تحقيق صالح عبد العظيم الشاعر. (القاهرة: مكتبة الآداب، ٢٠١٠م).

الحربي، د. حسين بن علي بن حسين. "قواعد الترجيح عند المفسرين دراسة نظرية تطبيقية". (ط٢، السعودية: دار القاسم، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م).

أبو حيان، محمد بن يوسف. "البحر المحيط". تحقيق صدقي محمد جميل. (ط١، بيروت: دار الفكر، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م).

أبو حيان، محمد بن يوسف. "التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل". تحقيق د. حسن هنداوي. (ط١، دمشق: دار القلم- الرياض: كنوز إشبيليا، ١٤١٨هـ- ١٤٤٠هـ، ١٩٩٧م- ٢٠١٩م).

أبو حيان، محمد بن يوسف. "ارتشاف الضرب من لسان العرب". تحقيق رجب عثمان محمد. (ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م).

الخفاجي، أحمد بن محمد بن عمر. "عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي"، (بيروت: دار صادر).

ابن خالويه، الحسين بن أحمد. "مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع". نشره برجستراسر. (مصر: المطبعة الرحمانية، ١٩٣٤م).

الرضي، محمد بن الحسن. "شرح الرضي على الكافية". تحقيق يوسف عمر. (ط٢، بنغازي: منشورات جامعة قاز يونس، ١٩٩٦م).

الزبيدي، محمّد مرتضى. "تاج العروس من جواهر القاموس". تحقيق عبد الستار فراج وآخرين. (ط١، الكويت: وزارة الإعلام، ١٣٨٥هـ - ١٤٢٢ هـ -١٩٦٥م - ٢٠٠١م).

الزجاج، إبراهيم بن السري. "معاني القرآن وإعرابه". تحقيق عبد الجليل شلبي. (ط١، بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م).

الزجاجي، عبدالرحمن بن إسحاق. "مجالس العلماء". تحقيق عبد السلام محمد هارون.

(ط٢، القاهرة: مكتبة الخانجي – الرياض: دار الرفاعي، ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣م).

الزركشي، محمد بن عبد الله. "البرهان في علوم القرآن". تحقيق د. محمد أبو الفضل إبراهيم. (ط١، دار إحياء الكتب العربية– عيسى البابى الحلبي وشركائه، ١٩٥٧م).

الزمخشري، محمود بن عمر. "الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل". (ط٣، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٧هـ).

الزمخشري، محمود بن عمرو بن أحمد. "المفصل في صنعة الإعراب". تحقيق د. علي بو ملحم. (ط١، بيروت: مكتبة الهلال، ١٩٩٣م).

ابن السراج، محمد بن سهل. "الأصول في النحو". تحقيق د. عبدالحسين الفتلي. (ط٣، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٨م).

سلطان العلماء، عبد الغزيز بن عبد السلام. "مجاز القرآن". تحقيق مصطفى محمد الذهبي. (لندن: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، ١٩٩٩م).

السمين الحلبي، أحمد بن يوسف. "الدر المصون في علوم الكتاب المكنون". تحقيق د. أحمد الخراط. (ط١، دمشق: دار القلم).

سيبويه، عمرو بن عثمان. "الكتاب". تحقيق عبدالسلام هارون. (ط٣، القاهرة: ١٤٠٨هـ– ١٩٨٨م).

السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م).

السيرافي، الحسن بن عبدالله. "شرح كتاب سيبويه". تحقيق أحمد مهدلي وعلي سيد. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨م).

السيف، محمد عبد الله. "الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم

جمعا ودراسة". (ط١، الرياض: دار التدمرية، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م).

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. " الإتقان في علوم القرآن". تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. (الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤ هـ- ١٩٧٤ م).

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. "معترك الأقران في إعجاز القرآن". (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م).

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع". تحقيق عبد الحميد هنداوي. (مصر: المكتبة التوفيقية).

الشاطبي، إبراهيم بن موسى. "المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية". تحقيق: د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين. (ط١، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، معهد البحوث الإسلامية- مركز إحياء التراث الإسلامي، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م).

ابن الشجري، هبة الله بن علي. "أمالي ابن الشجري". تحقيق د. محمود الطناحي. (ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٣هـ- ١٩٩١م).

الطبري، محمد بن جرير. "جامع البيان عن تأويل آي القرآن". تحقيق د. عبدالله التركي. (ط١، دار هجر، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م).

ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد. "تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد". (تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤م).

ابن عطية، عبد الحق بن غالب. "المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز"، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ).

ابن عقيل، عبدالله بن عبدالله. "المساعد على تسهيل الفوائد". تحقيق محمد بركات. (ط١، جامعة أم القرى، دمشق: دار الفكر، جدة: دار المدني، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م).

العكبري، عبد الله بن الحسين. "التبيان في إعراب القرآن". تحقيق علي محمد

البجاوي، (عيسى البابي الحلبي وشركاه).
العمادي، محمد بن مصطفى أبو السعود. "إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم". (بيروت: دار إحياء التراث العربي).
الغزالي، محمد بن محمد. "المستصفى". تحقيق محمد عبد السلام، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية،١٩٩٣م).
الفارسي، الحسن بن أحمد. "الإغفال". تحقيق د. عبدالله بن عمر الحاج. (أبو ظبي: المجمع الثقافي، دبي: مركز جمعة الماجد، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م).
الفارسي، الحسن بن أحمد. "الإيضاح العضدي". تحقيق د. حسن شاذلي فرهود. (ط١، جامعة الرياض: كلية الآداب، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩ م).
الفارسي، الحسن بن أحمد. "الحجة للقراء السبعة". تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجابي. (ط٢، دمشق/ بيروت: دار المأمون للتراث، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م).
الفارسي، الحسن بن أحمد. "المسائل الشيرازيات". تحقيق حسن هنداوي، (ط١، الرياض: كنوز إشبيليا، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م).
الفاكهي، عبد الله بن أحمد. "شرح كتاب الحدود في النحو". تحقيق د. المتولي رمضان أحمد الدميري. (ط٢، القاهرة: مكتبة وهبة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م).
الفراء، يحيى بن زياد. "معاني القرآن". تحقيق أحمد النجاتي وآخرين. (ط١، مصر: دار المصرية للتأليف والترجمة).
القرطبي، محمد بن أحمد. "الجامع لأحكام القرآن"، تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش. (ط٢، القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م).
ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب. "التبيان في أيمان القرآن". تحقيق عبد الله بن سالم البطاطي. (ط٤، الرياض: دار عطاءات العلم- بيروت: دار ابن حزم، ١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م).

ابن مالك، محمد بن عبدالله. "شرح تسهيل الفوائد". تحقيق د. عبدالرحمن السيد ود. محمد المختون. (ط١، مصر: دار هجر، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م).

ابن مالك، محمد بن عبدالله. "شرح الكافية الشافية". تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي. (ط١، جامعة أم القرى: دار الأمون للتراث، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م).

المبرد، محمد بن يزيد. "المقتضب". تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة. (بيروت: عالم الكتب).

المجاشعي، علي بن فضّال. "النكت في القرآن"؛ تحقيق د. عبد الله عبد القادر الطويل. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م).

ابن مجاهد، أحمد بن موسى. "السبعة في القراءات". تحقيق د. شوقي ضيف. (ط٢، مصر: دار المعارف، ١٤٠٠هـ).

مكي، مكي بن أبي طالب. "مشكل إعراب القرآن". تحقيق ياسين محمد السواس. (ط٢، دمشق/بيروت: دار اليمامة، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م).

مكي، مكي بن أبي طالب. "الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره وأحكامه وجمل من فنون علومه". تحقيق: جموعة رسائل جامعية بإشراف د. الشاهد البوشيخي. (ط١، جامعة الشارقة: كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م) .

النحاس، أحمد بن محمد. "إعراب القرآن". تحقيق زهير غازي زاهد. (ط٢، بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).

النووي، يحيى بن شرف. "المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج". (ط٢، بيروت: دار إحياء التراث العربي١٣٩٢هـ).

النيسابوري، أحمد بن الحسين. "المبسوط في القراءات العشر". تحقيق سبيع حمزة حاكيمي. (دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٩٨١م).

ابن هشام، عبد الله بن يوسف. " أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك". تحقيق محمد

محيي الدين عبد الحميد. (بيروت: المكتبة العصرية، ١٤١٥هـ).
ابن هشام، عبد الله بن يوسف. "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب". تحقيق د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله. (ط٦، دمشق: دار الفكر، ١٩٨٥م).
الهمذاني، المُنْتَجَب بن أبي العز بن رشيد. "الفريد في إعراب القرآن المجيد". تحقيق محمد نظام الدين الفتيح. (ط١، المدينة المنورة: دار الزمان للنشر والتوزيع، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م).
الواحدي، علي بن أحمد بن محمد. "الوسيط في تفسير القرآن المجيد". تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وآخرين. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ–١٩٩٤م).
ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش. "شرح المفصّل"، (بيروت: عالم الكتب).

Bibliography

Ibn al-Athīr, al-Mubārak ibn Muḥammad. "al-Badī‘ fī ‘ilm al-‘Arabīyah". Investigated by: Dr. Fatḥī Aḥmad ‘Alī al-Dīn. (1st ed., Makkah al-Mukarramah : Umm Al-Qura University, 1420 AH).

al-Akhfash, Sa‘īd ibn Mas‘adah. "Ma‘ānī al-Qur’ān". Investigated by: Dr. Hudá Qurrā‘ah, (1st ed., Cairo: Maktabat al-Khānjī, 1411 AH -1990).

al-Alūsī, Maḥmūd ibn ‘Abdillāh. "Rūḥ al-Ma‘ānī fī Tafsīr al-Qur’ān al-‘Aẓīm wa-al-Sab‘ al-Mathānī". Investigated by: ‘Alī ‘Abd al-Bārī ‘Aṭīyah, (1st ed., Beirut: Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, 1415AH-1994).

al-Anbārī, ‘Abd al-Raḥmān ibn Muḥammad. "Asrār al-‘Arabīyah". (1st ed., Dār al-Arqam ibn Abī al-Arqam, 1420AH-1990).

al-Anbārī, ‘Abd al-Raḥmān ibn Muḥammad. "al-Bayān fī Gharīb I‘rāb al-Qur’ān". Investigated by: Dr. Ṭāhā ‘Abd al-Ḥamīd, (al-Hay’ah al-Miṣrīyah al-‘Āmmah lil-Kitāb, 1400AH-1980).

al-Anbārī, ‘Abd al-Raḥmān ibn Muḥammad. "Luma‘ al-Adillah". Investigated by: Sa‘īd al-Afghānī. (2nd ed., Dār al-Fikr, 1971).

al-Anbārī, ‘Abd al-Raḥmān ibn Muḥammad. "Manthūr al-Fawā’id". Investigated by: Dr. Ḥātim Ṣāliḥ al-Ḍāmin. (1st ed., Beirut: Dār al-Rā’id al-‘Arabī, 1420AH-1990).

Ibn Bābshādh, Ṭāhir ibn Aḥmad. "Sharḥ al-Muqaddimah al-Muḥsibah". Investigated by: Khālid ‘Abd-al-Karīm. (1st ed., Kuwait: al-Maṭba‘ah al-‘Aṣrīyah, 1977).

al-Bukhārī, Muḥammad ibn Ismā‘īl. "Ṣaḥīḥ al-Bukhārī". Investigated by: a group of scholars. (1st ed., Beirut: Dār Ṭuwayq al-Najāh, 1322 AH).

al-Baghawī, al-Ḥusain ibn Mas‘ūd. "Ma‘ālim al-Tanzīl fī Tafsīr al-Qur’ān". Investigated by: Muḥammad ‘Abdullāh al-Nimr et al. (4th ed., Dār Ṭaibah, 1417AH-1997).

Tāj al-Qurrā’, Maḥmūd ibn Ḥamzah. "Gharā’ib al-Tafsīr wa-‘Ajā’ib al-Ta’wīl". (Jeddah: Dār al-Qiblah -Beirut: Mu’assasat ‘Ulūm al-Qur’ān).

al-Bāqūlī, ‘Alī ibn al-Ḥasan. "Jawāhir al-Qur’ān wa-Natā’ij al-Ṣan‘ah". Investigated by: Dr. Muḥammad al-Dālī. (1st ed., Damascus: Dār al-Qalam, 1440AH-2119).

al-Bāqūlī, ‘Alī ibn al-Ḥasan. "al-Istidrāk ‘alá Abī ‘Alī fī al-Ḥujjah". Investigated by: Dr. Muḥammad al-Dālī. (1st ed., Kuwait:

Maktabat al-Bābaṭīn al-Markazīyah, 1428 AH-2007).

al-Bāqūlī, ʻAlī ibn al-Ḥasan. "Kashf al-Mushkilāt wa-Īḍāḥ al-Muʻḍilāt". Investigated by: Dr. Muḥammad al-Dālī. (1st ed., Damascus: Maṭbūʻāt Majmaʻ al-lughah al-ʻArabīyah be-Damascus, 1995).

al-Baiḍāwī, ʻAbdullāh ibn ʻUmar ibn Muḥammad. "Anwār al-Tanzīl wa-Asrār al-Ta'wīl". Investigated by: Muḥammad ʻAbd al-Raḥmān al-Marʻashlī. (1st ed., Beirut: Dār Iḥyā' al-Turāth al-ʻArabī, 1418 AH).

al-Jurjānī, ʻAbd al-Qāhir ibn ʻAbd al-Raḥmān ibn Muḥammad. "al-Muqtaṣid fī Sharḥ al-Īḍāḥ". Investigated by: Kāẓim Baḥr al-Marjān. (Baghdad: Ministry of Culture and Information, 1402 AH-1982).

Ibn al-Jazarī, Muḥammad ibn Muḥammad ibn Yūsuf, "al-Nashr fī al-Qirā'āt al-ʻAsharr". Investigated by: ʻAlī Muḥammad al-Ḍabbāʻ. (al-Maṭbaʻah al-Tijārīyah al-Kubrá).

Ibn Jinnī, ʻUthmān ibn Jinnī. "al-Khaṣā'iṣ". Investigated by: Muḥammad al-Najjār, (Dār al-Kutub al-Miṣrīyah).

Ibn Jinnī, ʻUthmān ibn Jinnī. "al-Muḥtasib fī Tabyīn Wujūh Shawādhdh al-Qirā'āt wa-al-Īḍāḥ ʻanhā". Investigated by: ʻAlī al-Najdī Nāṣif et al. (Cairo: Ministry of Endowments - Supreme Council for Islamic Affairs, 1386 AH-1966).

al-Ḥarbī, Dr. Ḥusain ibn ʻAlī ibn Ḥusain. "Qawāʻid al-Tarjīḥ ʻinda al-Mufassirīn Dirāsah Naẓarīyat Taṭbīqīyah". (2nd ed., Saudi: Dār al-Qāsim, 1429 AH-2008).

Ibn al-Ḥājib, ʻUthmān ibn ʻUmar. "Amālī Ibn al-Ḥājib". Investigated by: Fakhr Qadārah. (Jordan: Dār ʻAmmār, Beirut: Dār al-Jīl, 1409 AH-1989).

Ibn al-Ḥājib, ʻUthmān ibn ʻUmar. "al-Īḍāḥ fī Sharḥ al-Mufaṣṣal". Investigated by: Dr. Ibrāhīm ʻAbdullāh. (1st ed., Damascus: Dār Saʻd al-Dīn, 1425AH-2005).

Ibn al-Ḥājib, ʻUthmān ibn ʻUmar. "al-Kāfiyah fī ʻIlm al-Naḥw". Investigated by: Ṣāliḥ ʻAbd al-ʻAẓīm al-Shāʻir. (Cairo: Maktabat al-Ādāb, 2010).

Abū Ḥayyān, Muḥammad ibn Yūsuf. "al-Baḥr al-Muḥīṭ". Investigated by: Ṣidqī Muḥammad Jamīl. (1st ed., Beirut: Dār al-Fikr, 1420AH-2000).

Abū Ḥayyān, Muḥammad ibn Yūsuf. "al-Tadhyīl wa-al-Takmīl fī Sharḥ Kitāb al-Tashīl". Investigated by: Dr. Ḥasan Hindāwī. (1st

ed., Damascus: Dār alqlm-Riyadh: Kunūz Ishbīliyā, 1418AH-1440 AH, 1997 -2019).

Abū Ḥayyān, Muḥammad ibn Yūsuf. "Irtishāf al-Ḍarb min Lisān al-ʻArab". Investigated by: Rajab ʻUthmān Muḥammad. (1st ed., Cairo: Maktabat al-Khānjī, 1418 AH-1998).

al-Khafājī, Aḥmad ibn Muḥammad ibn ʻUmar. "ʻInāyat al-Qāḍī wa-Kifāyat al-Rāḍī ʻalá Tafsīr al-Baiḍāwī", (Beirut: Dār Ṣādir).

Ibn Khālawaih, al-Ḥusain ibn Aḥmad. "Mukhtaṣar fī Shawādhdh al-Qur'ān min Kitāb al-Badīʻ". Published by Birjistrāsir. (Egypt: al-Maṭbaʻah al-Raḥmānīyah, 1934).

al-Raḍī, Muḥammad ibn al-Ḥasan. "Sharḥ al-Raḍī ʻalá al-Kāfiyah". Investigated by: Yūsuf ʻUmar. (2nd ed., Benghazi: Publications of Kazyunus University, 1996).

al-Zabidī, Muḥammad Murtaḍá. "Tāj al-ʻArūs min Jawāhir al-Qāmūs". Investigated by: ʻAbd al-Sattār Farrāj et al. (1st ed., Kuwait: Ministry of Information, 1385 AH-1422 AH -1965 - 2001).

al-Zajjāj, Ibrāhīm ibn al-Sirrī. "Maʻānī al-Qur'ān wa-Iʻrābuh". Investigated by: ʻAbd al-Jalīl Shalabī. (1st ed., Beirut: ʻĀlam al-Kutub, 1408 AH-1988).

al-Zajjājī, ʻAbd-al-Raḥmān ibn Isḥāq. "Majālis al-ʻUlamā'". Investigated by: ʻAbd al-Salām Muḥammad Hārūn. (2nd ed., Cairo: Maktabat al-Khānjī – Riyadh: Dār al-Rifāʻī, 1403 AH – 1983).

al-Zarkashī, Muḥammad ibn ʻAbdillāh. "al-Burhān fī ʻUlūm al-Qur'ān". Investigated by: Dr. Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm. (1st ed., Dār Iḥyā' al-Kutub al-Arabiyah-ʻĪsá al-Bābī al-Ḥalabī wa-shurakā'ih, 1957).

al-Zamakhsharī, Maḥmūd ibn ʻUmar. "al-Kashshāf ʻan Ḥaqā'iq Ghawāmiḍ al-Tanzīl". (3rd ed., Beirut: Dār al-Kitāb al-ʻArabī, 1407 AH).

al-Zamakhsharī, Maḥmūd ibn ʻAmr ibn Aḥmad. "al-Mufaṣṣal fī Ṣanʻat al-Iʻrāb". Investigated by: Dr. ʻAlī Bū Mulḥim. (1st ed., Beirut: Maktabat al-Hilāl, 1993).

Ibn al-Sarrāj, Muḥammad ibn Sahl. "al-Uṣūl fī al-Naḥw". Investigated by: Dr. ʻAbd al-Ḥusain al-Fatlī. (3rd ed., Beirut: Mu'assasat al-Risālah, 1988).

Sulṭān al-ʻUlamā', ʻAbd alghzyz ibn ʻAbd al-Salām. "Majāz al-Qur'ān". Investigated by: Muṣṭafá Muḥammad al-Dhahabī. (London: Mu'assasat al-Furqān, 1999).

al-Samīn al-Ḥalabī, Aḥmad ibn Yūsuf. "al-Durr al-Maṣūn fī ʻUlūm al-Kitāb al-Maknūn". Investigated by: Dr. Aḥmad al-Kharrāṭ. (1st ed., Damascus: Dār al-Qalam).

Sībawaih, ʻAmr ibn ʻUthmān. "al-Kitāb". Investigated by: ʻAbd al-Salām Hārūn. (3rd ed., Cairo: 1408 AH-1988).

al-Suhailī, ʻAbd al-Raḥmān ibn ʻAbdillāh ibn Aḥmad. (1st ed., Beirut: Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, 1412 AH – 1992).

al-Sīrāfī, al-Ḥasan ibn ʿAbdillāh. "Sharḥ Kitāb Sībawayh". Investigated by: Aḥmad Mahdalī and ʻAlī Sayyid. (1st ed., Beirut: Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, 2008).

al-Saif, Muḥammad ʻAbdillāh. "al-Atharr al-ʻAqadī fī Taʿaddud al-Tawjīh al-ʿArābi li-Āyāt al-Qur'ān al-Karīm Jamʻan wa-Dirāsah". (1st ed., Riyadh: Dār al-Tadmurīyah, 1429 AH-2008).

al-Suyūṭī, ʻAbd al-Raḥmān ibn Abī Bakr. "al-Itqān fī ʻUlūm al-Qur'ān". Investigated by: Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm. (al-Hay'ah al-Miṣrīyah al-ʻĀmmah lil-Kitāb, 1394 AH-1974).

al-Suyūṭī, ʻAbd al-Raḥmān ibn Abī Bakr. "Muʻtarak al-Aqrān fī Iʻjāz al-Qur'ān". (1st ed., Beirut: Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, 1408 AH-1988).

al-Suyūṭī, ʻAbd al-Raḥmān ibn Abī Bakr. "Hamʻ al-Hawāmiʻ fī Sharḥ Jamʻ al-Jawāmiʻ". Investigated by: ʻAbd al-Ḥamīd Hindāwī. (Egypt: al-Maktabah al-Tawfīqīyah).

al-Shāṭibī, Ibrāhīm ibn Mūsá. "al-Maqāṣid al-Shāfiyah fī Sharḥ al-Khulāṣah al-Kāfiyah". Investigated by: Dr. ʻAbd-al-Raḥmān ibn Sulaimān al-ʻUthaymīn et al. (1st ed., Makkah al-Mukarramah: Umm Al-Qura University, Institute of Islamic Research - Center for the Revival of Islamic Heritage, 1428 AH-2007).

Ibn al-Shajarī, Hibat Allāh ibn ʻAlī. "Amālī Ibn al-Shajarī". Investigated by: Dr. Maḥmūd al-Ṭanāḥī. (1st ed., Cairo: Maktabat al-Khānjī, 1413 AH-1991).

al-Ṭabarī, Muḥammad ibn Jarīr. "Jāmiʻ al-Bayān ʻan Ta'wīl Āyi al-Qur'ān". Investigated by: Dr. ʿAbdullāh al-Turkī. (1st ed., Dār Hajar, 1422 AH-2001).

Ibn ʻĀshūr, Muḥammad al-Ṭāhir ibn Muḥammad. "Taḥrīr al-Maʿná al-Sadīd wa-Tanwīr al-ʻAql al-Jadīd min Tafsir al-Kitāb al-Majīd". (Tunisia: al-Dār al-Tūnisīyah, 1984).

Ibn ʻAṭīyah, ʻAbd al-Ḥaqq ibn Ghālib. "al-Muḥarrar al-Wajīz fī Tafsīr al-Kitāb al-ʻAzīz", Investigated by: ʻAbd al-Salām ʻAbd al-Shāfī Muḥammad. (1st ed., Beirut: Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, 1422 AH).

Ibn ʻAqīl, ʿAbdullāh ibn ʿAbdillāh. "al-Musāʻid ʻalá Tasʹhīl al-Fawāʾid". Investigated by: Muḥammad Barakāt. (1st ed., Umm Al-Qura University, Damascus: Dār al-Fikr, Jeddah: Dār al-Madanī, 1400AH-1980).

al-ʻUkbarī, ʻAbdullāh ibn al-Ḥusain. "al-Tibyān fī Iʻrāb al-Qurʾān". Investigated by: ʻAlī Muḥammad al-Bajāwī, (ʻĪsá al-Bābī al-Ḥalabī wa-Shurakāh).

al-ʻImādī, Muḥammad ibn Muṣṭafá Abū al-Saʻūd. "Irshād al-ʻAql al-Salīm ilá Mazāyā al-Kitāb al-Karīm". (Beirut: Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʻArabī).

al-Ghazālī, Muḥammad ibn Muḥammad. “al-Mustaṣfá”. Investigated by: Muḥammad ʻAbd al-Salām, (1st ed., Beirut: Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, 1993).

al-Fārisī, al-Ḥasan ibn Aḥmad. "al-Ighfāl". Investigated by: Dr. ʿAbdullāh ibn ʻUmar al-Ḥājj. (Abu Dabi: al-Majmaʻ al-Thaqāfī, Dubai : Markaz Jumʻah al-Mājid, 1424 AH-2003).

al-Fārisī, al-Ḥasan ibn Aḥmad. "al-Īḍāḥ al-ʿAḍudī". Investigated by: Dr. Ḥasan Shādhilī Farhūd. (1st ed., University of Riyadh: College of Arts, 1389 AH-1969).

al-Fārisī, al-Ḥasan ibn Aḥmad. "al-Ḥujjah lil-Qurrāʾ al-Sabʻah". Investigated by: Badr al-Dīn Qahwajī and Bashīr Juwaaijābi. (2nd ed., Damascus / Beirut: Dār al-Maʾmūn, 1413 AH-1993).

al-Fārisī, al-Ḥasan ibn Aḥmad. "al-Masāʾil al-Shīrāzīyāt". Investigated by: Ḥasan Hindāwī, (1st ed., Riyadh: Kunūz Ishbīliyā, 1424AH-2004).

al-Fākihī, ʻAbdullāh ibn Aḥmad. "Sharḥ Kitāb al-Ḥudūd fī al-Naḥw". Investigated by: Dr. al-Mutawallī Ramaḍān Aḥmad al-Damīrī. (2nd ed., Cairo: Maktabat Wahbah, 1414 AH-1993).

al-Farrāʾ, Yaḥyá ibn Ziyād. "Maʻānī al-Qurʾān". Investigated by: Aḥmad al-Najāty et al. (1st ed., Egypt: Dār al-Miṣrīyah).

al-Qurṭubī, Muḥammad ibn Aḥmad. "al-Jāmiʻ li-Aḥkām al-Qurʾān", Investigated by: Aḥmad al-Baraddūnī and Ibrāhīm Aṭṭafayyish. (2nd ed., Cairo: Dār al-Kutub al-Miṣrīyah, 1384 AH-1964).

Ibn al-Qayyim, Muḥammad ibn Abī Bakr ibn Ayyūb. "al-Tibyān fī Aimān al-Qurʾān". Investigated by: ʻAbdullāh ibn Sālim al-Baṭāṭṭī. (4th ed., Riyadh: Dār ʻAṭāʾāt al-ʻIlm-Beirut: Dār Ibn Ḥazm, 1440AH-2019).

Ibn Mālik, Muḥammad ibn ʿAbdillāh. "Sharḥ Tashīl al-Fawā'id". Investigated by: Dr. ʻAbd-al-Raḥmān al-Sayyid and Dr. Muḥammad al-Makhtūn. (1st ed., Egypt: Dār Hajar, 1410 AH-1990).

Ibn Mālik, Muḥammad ibn ʿAbdillāh. "Sharḥ al-Kāfiyah al-Shāfiyah". Investigated by: Dr. ʻAbd al-Munʻim Aḥmad Harīdī. (1st ed., Jāmiʻat Umm al-Qura University: Dār al-Amoun, 1402 AH - 1982).

al-Mubarrid, Muḥammad ibn Yazīd. "al-Muqtaḍab". Investigated by: Muḥammad ʻAbd al-Khāliq ʻUḍaymah. (Beirut: ʻĀlam al-Kutub).

al-Mujāshiʻī, ʻAlī ibn fḍḍāl. "al-Nukat fī al-Qur'ān". Investigated by: Dr. ʻAbdullāh ʻAbd al-Qādir al-Ṭawīl. (1st ed., Beirut: Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, 1428 AH-2007).

Ibn Mujāhid, Aḥmad ibn Mūsá. "al-Sabʻah fī al-Qirā'āt". Investigated by: Dr. Shawqī Ḍaif. (2nd ed., Egypt: Dār al-Maʻārif, 1400 AH).

Makkī, Makkī ibn Abī Ṭālib. "Mushkil iʻrāb al-Qur'ān". Investigated by: Yāsīn Muḥammad al-Sawwās. (2nd ed., Damascus / Beirut: Dār al-Yamāmah, 1421 AH-2000).

Makkī, Makkī ibn Abī Ṭālib. "al-Hidāyah ilá Bulūgh al-Nihāyah fī ʻIlm Maʻānī al-Qur'ān wa-Tafsīruh wa-Aḥkāmuhu wa-Jumal min Funūn ʻUlūmuhu. Investigated by: A collection of university theses supervised by Dr. al-Shāhid al-Būshaykhī. (1st ed., University of Sharjah: College of Graduate Studies and Scientific Research, 1429 AH-2008).

al-Naḥḥās, Aḥmad ibn Muḥammad. "Iʻrāb al-Qur'ān". Investigated by: Zuhair Ghāzī Zāhid. (2nd ed., Beirut: ʻĀlam al-Kutub, 1405AH – 1985).

al-Nawawī, Yaḥyá ibn Sharaf. "al-Minhāj Sharḥ Ṣaḥīḥ Muslim ibn al-Ḥajjāj". (2nd ed., Beirut: Dār Iḥyā' al-Turāth al-ʿArabi, 1392 AH).

al-Naisābūrī, Aḥmad ibn al-Ḥusain. "al-Mabsūṭ fī al-Qirā'āt al-ʻAsharr". Investigated by: Subayʻ Ḥamzah Ḥākimi. (Damascus: Majmaʻ al-lughah al-ʻArabīyah, 1981).

Ibn Hishām, ʻAbdullāh ibn Yūsuf. "Awḍaḥ al-Masālik ilá Alfīyat Ibn Mālik". Investigated by: Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʻAbd al-Ḥamīd. (Beirut: al-Maktabah al-ʻAṣrīyah, 1415 AH).

Ibn Hishām, ʻAbdullāh ibn Yūsuf. "Mughnī al-Labīb ʻan Kutub al-Aʻārīb". Investigated by: Dr. Māzin al-Mubārak and Muḥammad ʻAlī Ḥamad Allāh. (6th ed., Damascus: Dār al-Fikr, 1985).

al-Hamadhānī, al-Muntajab ibn Abī al-ʻIzz ibn Rashīd. "al-Farīd fī

I'rāb al-Qur'ān al-Majīd". Investigated by: Muḥammad Niẓām al-Dīn al-Futayyiḥ. (1st ed., al-Madīnah al-Munawwarah: Dār al-Zamān, 1427 AH-2006).

al-Wāḥidī, 'Alī ibn Aḥmad ibn Muḥammad. "al-Wasīṭ fī Tafsīr al-Qur'ān al-Majīd". Investigated by: 'Ādil Aḥmad 'Abd al-Mawjūd et al. (1st ed., Beirut: Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, 1415 AH-1994).

Ibn Ya'īsh, Ya'īsh ibn 'Alī. "Sharḥ al-Mufaṣṣal". (Beirut: 'Ālam al-Kutub).

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
١٣٨
١٩٦

The Islamic University Journal of Arabic Language and Literature

Issue : 16

Apr - Jun 2025

part 2